جدلية الدولة العربية المعاصرة: الإشكاليات البنيوية والأزمات الهيكلية والفكرية (دولة قطر انموذجاً)

The Dialectic of the Contemporary Arab State: Structural Problems and Structural and Intellectual Crises (The State of Qatar as a Model)

م. سجى فتاح زيدان

كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

sajafattah@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٢/١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٦/٤

الملخص:

يَتناول البَحث الخصائص المتنوعة التي تتميز بها دولة قطر" السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية"، ثم يتناول بالتحليل التحديات ألتي تواجهها في سِياق بناء الدولة العربية المُعاصرة، مُسلطًا الضَوء على كيفية تعامل "قطر" مع الأزمات التي تواجهها، ويستعرض الأزمات التاريخية والفكرية والهيكلية التي واجهتها، يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل لتجربة "قطر" في تحقيق الاستقرار وبناء مؤسساتها الوطنية في ظل تحولات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية معقدة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العربية المعاصرة: الإشكاليات البنيوية، الأزمات الهيكلية، دولة قطر.

Abstract:

The research addresses the diverse characteristics that distinguish the State of Qatar, including political, social, cultural, economic, and technological aspects. It then analyzes the challenges it faces in the context of building the contemporary Arab state, highlighting how Qatar deals with the crises it faces. It also reviews the historical, intellectual, and structural crises it has faced. The research aims to provide a comprehensive understanding of Qatar's experience in achieving stability and building its national institutions in light of intellectual, political, economic, and social transformations.

Keywords: The contemporary Arab state: structural problems, structural crises, the State of Qatar.

مقدمة

تُمثل ظروف نشأة "دولة قطر" ظروفاً استثنائية وتَحملُ في طياتها تَحديات كَثيرة ومُتباينة، فقد تجاوزت تحديات البيئة الطبيعية بفضل ما تمتلكه من إبداع ثقافي وازدهار اقتصادي، توصف "قطر" بأنها "الجوهرة الخليجية"، فهي تجمع بين الأصالة والحداثة بتناغم مذهل، مما يجعلها وجهة فريدة تجمع بين عبق الماضي ورؤية المستقبل، تتجلى هذه التوليفة في معالمها الحديثة المذهلة، مثل برج الفجيرة الذي يرمز إلى طموحات قطر العمرانية، ومتحف الفن الإسلامي الذي يعكس التراث الإسلامي

بلمسة معاصرة، ليكون منارة ثقافية على مستوى عالمي، وعلى الرغم من الطبيعة الصحراوية الممتدة، استطاعت قطر تحويل هذا المشهد إلى عنصر جاذب يثير اهتمام الزوار والمستثمرين، بفضل الرؤية الطموحة لقيادتها، اعتمدت الدولة على خطط شاملة لتنويع الاقتصاد، فركزت على مجالات متعددة، من بينها السياحة والرياضة والفنادق والبنية التحتية، مما ساهم في بناء بيئة، جاذبة للاستثمارات العالمية، وبفضل اقتصادها المتنامي والمتنوع، أصبحت "قطر" وجهةً حيوية للمستثمرين الباحثين عن فرص واعدة، وللمواهب العالمية الراغبة في المُشاركة، في مسيرتها نحو ٱلتقدم، وبهذا التطور المتسارع، تواصل "قطر" إثبات جدارتها على الساحة العالمية، لترسخ مكانتها كإحدى الوجهات السياحية والاقتصادية الرائدة في المنطقة.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسية في البحث في فهم التحديات التي تواجهها دولة "قطر" في سياق بناء الدولة العربية المعاصرة، حيث يبرز لنا سؤالاً رئيسياً وهو:

كيفية تأثير العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية على عملية بناء الدولة في "قطر"، في ظل التغيرات المتسارعة، وكيف يمكن لدولة صغيرة الحجم نسبيًا كقطر أن تحافظ على استقرارها وتحقق تطورها ضمن هذه التحديات، الفكرية والاجتماعية والسياسية، مع الحفاظ على هويتها الوطنية والإقليمية؟

وتتفرع منه عدداً من الأسئلة الفرَعية وهي:

١. ماهي الخَصائص ٱلتي تَختص بِها دَولة قَطر؟

٢. وما هي الأزمات الكبرى التي قد تهدد استقرار الدولة القطرية في ظل هذه التحولات، وكيف تتعامل مع هذه الأزمات؟

فرضية البحث: يُفترض أن دولة قطر، رغم التحديات التي تواجهها على الصعيدين الإقليمي والدولي، قد تمكنت من بناء نموذج دولي متميز في بناء الدولة العربية المعاصرة من خلال استراتيجيات محورية في إدارة الأزمات، تعزيز الأمن الداخلي والخارجي، وتَطويرِ ٱلاقتصادِ ٱلوَطني في ظل الاحتياطات النفطية والغازية، مما يساعدها على تجاوز الأزمات وتحقيق الاستقرار، لكن رغم ذلك فهي تعاني من أزمات تهدد الجانب الفكري والسياسي والاجتماعي واستقرارها الداخلي وهذه الازمات خفية ولابد من الكشف عنها.

أهمية البَحث: تكمن أهمية البحث، في تَسليط ٱلضوءِ، على كيفية قيام دولة قطر بتجاوز الأزمات التي مرّت بها والتحديات التي واجهتها أثناء عملية بناء الدولة الحديثة في ظل ظروف إقليمية وعالمية مضطربة. كما يساعد البحث في فهم الاستراتيجيات التي تتبعها قطر لتحقيق استقرارها وبناء هيكلها المؤسسي والاقتصادي، علاوة على ذلك، يمكن أن يشكل البحث مرجعًا مهمًا لدول أخرى في المنطقة التي تسعى لبناء أو تعزيز الدولة الوطنية في سياقات مشابهة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل عملية بناء الدولة العربية المعاصرة في قطر من خلال دراسة الأزمات التي مرت بها، يسعى البحث أيضًا إلى فهم دور قطر في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، وكيفية بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق إقليمي ودولي معقد.

مناهج البحث: المَنهج ٱلوَصفي لوصف الظواهر، **وكذلك التَحليلي:** سيتم إستخدام هذا المنهج لِتحليل وتفسير، ٱلوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قطر، ودراسة كيفية بناء الدولة في هذا السياق.

المنهج التاريخي: من خلاله سيتم تتبع مراحل تطور دولة قطر، وما مرت به من أزمات.

هيكلية البحث: للوصول الى النتائج ولوضع مقترحات واقعية تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول، اختص بدراسة ظروف نشأة قطر ونظامها السياسي وايضاً سلط الضوء على موقعها، ووصفها، وذلك من خلال ثلاث مطالب، اما المبحث الثاني فأختص بدراسة خصائص دولة قطر، السياسية في المطلب الأول، والخصائص الاجتماعية في المطلب الثاني، والمطلب الثالث تناول الخصائص الثقافية، والمطلب الرابع اختص بالخصائص الاقتصادية، اما الخصائص التكنلوجية فتناولها المطلب الخامس، اما المبحث الثالث من البحث فتم دراسة الازمات فيه من حيث المفهوم في المطلب الأول والأزمات التاريخية في المطلب الثاني، واخيراً الازمات الهيكلية. وانتهى البحث بخاتمة وجملة من المقترحات.

المبحث الأول: نَشأة النظام السِياسي

في هذا المبحث سيتم تناول البدايات الأولى والمبكرة جداً لنشأة قطر، أي ما قبل نيلها الاستقلال، ثم سنتناول تاريخياً نشأتها ومراحل تطور النشأة، وحصولها على الاستقلال، وكذلك سنتحدث عن وصفها من حَيثُ الموقع، والجُغرافية وعلمها الوطني رمز سيادتها.

المطلب الاول: البدايات المبكرة للنشأة

ظهرت الإشارة الى "قطر" باعتبارها وحدة منفصلة عن بقية مجاوريها في منطقة الخليج، في الملفات الخاصة بمقر " المقيم السياسي البريطاني" في بوشهر، في احداث التنافس والصراع الذي وقع بين "سكان الزُبارة" والبحرين، في نهايات القرن الثامن عشر، ففي تشرين الأول/ أكتوبر بلغ مُقيم " شركة الهند الشرقية" في منطقة "بوشهر"، نظرائه في بومباي، بأحداث الهجمات والنزاعات بين " بني عتبة" قبيلة عتوب، من الزُبارة على البحرين، ووقعت ضحايا من الطرفين، هذه الإشارة تعتبر إشارة الى اعتبارها وحدة منفصلة عن جيرانها([1]).البدايات الأولى لنشأة "دولة قطر" كانت في إقرار " السير لويس بيلي" المُقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي، بالسيادة المستقلة لقطر عن "البحرين" وذلك عام ١٨٦٨م، " يعتبر السير لويس بيلي شخصية رئيسية في تاريخ الخليج العربي، حيث كان يمثل باعتباره المُقيم السياسي واهم مسؤول بريطاني في المنطقة منذ عام ١٨٦٢ حتى عام ١٨٧٣ وهو يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لدولة قطر نظراً لإقراره سيادتها المستقلة عن البحرين انفة الذكر"([2]).

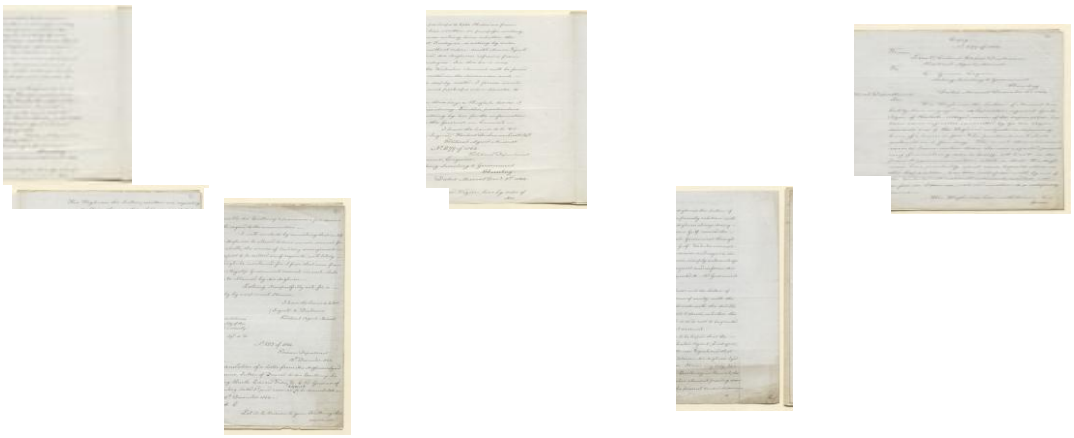

"هذه الصور هي نسخ مخطوطة عن المراسلات المتداولة بين بيلي والإدارة السياسية البريطانية في بومباي حول "قطر"، ويعود تاريخها الى ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٦٤، النسخ الاصلية محفوظة في المكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب بومباي" (٣)، جاء هذا الاعتراف، _ هذا الاعتراف يُعد اعتراف ضمني طبقاً لقواعد القانون الدولي العام_(٤)، على خلفية إصرار "بيلي" على ان حاكم "قبائل جطر" محمد بن ثاني، هو من سيوقع على اعلان الذي بموجبه سيتم الالتزام بـ"الهدنة البحرية"، هذا الاجراء اعتبر كاعتراف بسيادة مستقلة لقطر_ حتى وان لم يكد مقصوداً_، ونقطة بداية لكي تكون دولة مستقلة(٥).

المطلب الثاني: النشأة

مرت "قطر" خلال تأسيسها بحقبتين او مرحلتين، الأولى: الحقبة او المرحلة التي سادت فيها السيطرة العثمانية رغم انها لم تكن مباشرة تماماً على قطر، حتى عام ١٩١٤م، التاريخ الذي شكل نهاية هذه الحقبة، اما الثانية فهي متزامنة مع إجراءات الحماية البريطانية على المنطقة والتي بدأت بعد انتهاء سيطرة العثمانيين على المنطقة وكانت نهايتها بإعلان استقلال "قطر" عام ١٩٧١م(٦).

المرحلة الأولى: حكم الشيخ "محمد بن ثاني" المؤسس الأول لامارة "قطر" للفترة (١٨٥٠_١٨٧٨) (٧)، وبعده، سيطر "الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني" وهو " أبو فهر باسم بن محمد بن ثاني بن محمد بن ثامر" التميمي، وهو من تولد عام ١٨٢٤م، وحكم قطر عام ١٨٧٨، ومات عام ١٩١٣م، ويعتبر مؤسس امارة "آل ثاني"، وكانت مستقلة لكن تخضع لسيادة "الخلافة الإسلامية العثمانية"، وقد استطاع بفضل حكمته ان يوحد القبائل تحت رايته إضافة لما تميز به من فضائل وخصال وطنية، استطاع ان يخضع خصومه واعدائه الصغار "المحليين"، فأمتنع عن دفع الجزية للبحرين، وركز جهوده لتنصرف لمناوئة ومهاجمة العثمانيين والانكليز، وهم الأعداء الأخطر والحقيقيين(٨).

وبالتالي اصبح ال ثاني يحكمون "قطر"، اذ أصبحت تحت حكمهم في القرن التاسع عشر، تقريباً في منتصفه، وذلك بعد ان نجح ال ثاني في اخضاع القبائل في هذه المنطقة ومنهم الجلاهمة، وقد ارتبطت هذه المنطقة _اي قطر_ بسياسات بريطانيا، باتفاقات غير متكافئة، وثم وضعتها بريطانيا رسمياً

تحت حمايتها، عام ١٩١٦، وتوالى على حكم امارة قطر، قبل استقلالها، شيوخ من ال ثاني، وهم، الشيخ علي بن عبدالله ال ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠، و الشيخ احمد بن علي ال ثاني ١٩٦٦-١٩٧٢.واعلن حاكم قطر في عام ١٩٧٠ وتحديداً في ٢ نيسان نظاماً اساسياً للحكم، لكنه مؤقتاً، ويمكن اعتباره اول دستور مدون "لقطر"، وتم الذكر فيه، انشاء مجلس الوزراء ووزارات الدولة، أي شهدت تنظيم جهاز الحكومة وفق هذا النظام، و وفق قانون رقم(٥) لعام ١٩٧٠(أي قبل الاستقلال)، تشكلت اول وزارة قطرية وكان "خليفة بن حمد ال ثاني" رئيساً لهذه الوزارة (٩).

المطلب الثالث: الوصف المَوقع، الدَساتير، الوزارات

" قطر دولة مستقلة ذات سيادة، وهي شبه جزيرة تقع في الخليج العربي، ومنذ استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٧١، برزت "قطر" باعتبارها احدى اكثر منتجي النفط والغاز أهمية في العالم، وهي دولة إسلامية تمتثل القوانين والأعراف فيها للشريعة الإسلامية"(١٠).

١. **اولاً: الموقع:** ارض "قطـر"، شبه جزيرة، وتقع في منتصف الساحل الغربي، للخليج العربي، وانها تعد احدى الامارات الجديدة التي تقع في شبه الجزيرة العربية، وتتابعت عليها، الغزوات وأنواع السيطرة الخارجية منذ الالاف السنين، فقد سيطر عليها الفرس، وبعدهم البحرانيون، ثم العثمانيون، والبريطانيون في الفترة التي سبقت استقلالها، في ٣ايلول ١٩٧١م، وهي من دول "الشرق الأوسط"، وهناك عدة جزر تكون تابعة لها، أهمها "حالول، شراعوه، والاسحاط"، واراضيها عبارة عن سطح منبسط صخري يتخللها بعض الهضاب والتلال الكلسية، في منطقة "دخان" في الغرب، ومنطقة "جبل فويرط"، في الشمال، ويَمتاز سطحها بوجود " الأخوار والخلجان والاحواض والمنخفضات (الرياض)" في مناطق الشمال، والوسط، وتُعد من اخصب المواقع التي تكثر فيها، النباتات الطبيعية، ويحدها من الشرق"خليج سلوى" وسواحلها الشمالية والغربية تطل على الخليج العربي، اما من الجنوب فتتصل بالمملكة العربية السعودية(١١).

ثالثاً: الدساتير(١٢)

١. صدر سنة ١٩٧٠ (وقبل ان تَنال قَطر استقلالها)، نظام أساسي مؤقت.

٢. صدر سنة ١٩٧٢ (أي بَعد استقلالها)، نظام أساسي مؤقت، لِيكون مُلائماً لِمتطلبات المرحلة المستجدة ومسؤولياتها.

٣. الدستور الدائم الصادر في ٨/ يونيو-حزيران/٢٠٠٤، بناءاً على الاستفتاء الذي حدث في ٢٩/ابريل-نيسان/٢٠٠٣.

رابعاً: الوزارات: ([١٣])

جدول رقم (١)

ت	اسم الوزارة
١	وزارة البلدية
٢	وزارة البيئة والتغيير المناخي
٣	وزارة التَربية والتعليم العالي
٤	وزارة التنمية الاجتماعية والاسرية
٥	وزارة الثقافة / وزارة الرياضة والشباب
٦	وزارة الخارجية
٧	وزارة الداخلية
٨	وزارة الصحة العامة
٩	وزارة العدل
١٠	وزارة العمل
١١	وزارة المالية
١٢	وزارة المواصلات
١٣	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
١٤	وزارة التجارة والصناعة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة على مصادر المعلومات الحكومية www.libguides.qnl.qa/Qatar.govt

المبحث الثاني: خصائص دَولة قَطر

في هذا المَبحث، سنحاولُ أنْ نُلمَ بِأبرزِ خَصائصَ "قطر" المُتعددةِ، الخصائص السياسية، الخصائص الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية والخصائص التكنلوجية.

المطلب الأول: الخصائص السياسية

اولاً: نظام الحكم: قَبل الخوضِ في تفاصيلِ نِظام الحُكمِ في دَولة "قطر" المُعاصرة، نود الإشارة الى طبيعة السلطة التي كانت قائمة في عهد ما قبل اكتشاف النفط، والتي تتمحور حول مفاهيم وممارسات القبيلة والمشيخة، فقطر حالها حال كل منطقة الخليج العربي، اذ كانت المشيخة والقبيلة قد طبعت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل حقبة اكتشاف النفط، وكانت الأعراف والتقاليد العائلية غير المُدونة(غير المكتوب)، نَظمت العلاقات المُجتمعية والسُلطوية والتَنظيمية فيها، فالعرف تصدر الأوامر، والاحكام بأنواعها طِبقاً له، وكانت قيم وطابع البداوة، وما يتصل بها من مفاهيم وممارسات مثل الكرامة، والشرف، وقرابة الدم زادت من انتشاره وترسيخه وسيادة هيمنته واحترامه، بين القبيلة، وبالتالي كان العرف هو ضابط لسلوكيات افراد مُجتمع القبيلة التي تُعتبر اصغر وحدة سياسية، لها سُلطة وسَطوة مَركزية، ولها استقلال اجتماعي واقتصادي، وشيخ القبيلة هو الحاكم وصاحب السلطات العُليا المُجتمعة والزَعيم وتَتوارث هذه المُمارسات، ويورث معها ثروته ونُفوذه أي النسب عامل قوي في تقلد السلطة، وله مُستشارين من الحُكماء والاعيان ووجهاء القَبيلة)([١٤]) .اما نظام الحُكم بعد الاستقلال فهو "امارة وراثية دستورية" ([١٥])

وتَنص المادة (٨) من الدستور القَطري على أن نِظام الحُكم في دَولة "قطر" وراثي في عائلة آل ثاني، وتَحديدًا في فرع العائلة المُنحدر من ذرية "حَمد بن خليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم آل ثاني"، الذي يُعتبر أبًا للدستور ومؤسس دولة "قطر" الحديثة، ويَقتصر انتقال الحكم على الذكور من ذريته دون الإناث، مع منح الأمير حرية اختيار ولي العهد من بين أبنائه الذكور، دون إلزام بتسمية الابن الأكبر، وتضع هذه المادة المبادئ الأساسية التي تنظم مسألة وراثة الحكم، مع النص على إصدار قانون خاص يُفصّل الأحكام المتعلقة بنظام الحكم ووراثته، وذلك خلال سنة من تاريخ بدء العمل بالدستور. يُمنح هذا القانون صفة دستورية، ما يعني تمتعه بالحصانة المماثلة للدستور ذاته. ولهذا السبب، تُعد المادة (٨) من المواد غير القابلة للتعديل بأي شكل من الأشكال وفقًا لما نص عليه الدستور ([١٦]).

ثانياً: الاستقرار السياسي: هناك عدة عوامل متوافرة في دولة قطر تسهم الى حد كبير، في توافر استقراراً سياسياً وداخلياً، يدعم استدامة الحياة فيها، ومن هذه العوامل:

أ. لثقة المتبادلة بين الشعب والأسرة الحاكمة في قطر تعززت بفضل السياسات المرنة التي انتهجتها الدولة، خاصة في مواجهة الأزمات مثل جائحة كورونا (كوفيد-١٩). اتخذت قطر تدابير استباقية لتحصين اقتصادها، حيث أطلقت حزم تحفيزية بقيمة ٧٥ مليار ريال لدعم القطاعات المتضررة، تضمنت إعفاء السلع الأساسية من الرسوم الجمركية وتأجيل أقساط القروض، إضافة إلى ضخ استثمارات بقيمة ١٠ مليارات ريال في سوق الأسهم، كما اعتمد مصرف قطر المركزي سياسة نقدية متوازنة لمواجهة الركود، شملت خفض أسعار الفائدة وتوفير السيولة. وفي عام ٢٠٢١، أقرت الدولة حزم دعم إضافية، مثل إعفاء رسوم الكهرباء والماء، وتمديد برامج الضمانات المالية. علاوة على ذلك، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية، مثل السماح بالتملك الأجنبي الكامل في معظم القطاعات وقوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في جذب الاستثمارات الأجنبية، واستمرت قطر في تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة، كتوسعة مطار حمد الدولي وميناء حمد، إضافة إلى الاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الصحة والتكنولوجيا. عززت هذه الجهود تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، ما ساهم في صمود الاقتصاد القطري أمام تحديات الجائحة وأظهر رؤية استشرافية لتحقيق التنمية المستدامة [١٧] هذه السياسات المرنة لتجاوز الازمة زادت من ثقة الشعب القطري بقيادته.

ب. يتميز المجتمع القطري بصغر حجمه وتماسكه، مما يعزز الروابط الاجتماعية والثقافية، التعايش بين المواطنين والجاليات الوافدة ضمن بيئة اقتصادية منظمة يسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، اذ تُعرف دولة قطر بكونها من بين الدول الغنية والمتقدمة، وذلك بفضل مواردها الطبيعية من الغاز والنفط، إلى جانب التزامها بتوفير مستوى معيشي مرتفع ورفاهية عالية لمواطنيها، وقد أدى هذا التوجه إلى استقطاب الكفاءات في مختلف المجالات، خصوصًا في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات، مما جعلها واحدة من أبرز الدول العربية تميزًا وتطورًا، وقد وفرت كل سبل الراحة لمواطنيها، ويعيش فيها المقيمين بمستوى رفاه مقبول ان لم يكن عالٍ([١٨]).

ثالثاً: السياسة الخارجية النشطة: في بداياتها الأولى وقبل تأسيسها كانت السياسة الخارجية لقطر تدار من قبل المعتمد السياسي البريطاني، ثم تم بعدها ممارسة السياسة الخارجية لقطر كدولة مستقلة، عندما صدر قانون رقم ١٩ في ٣ايلول/ سبتمبر ١٩٧١م، اذ تم بموجبه انشاء وزارة للخارجية ([١٩]).

سعى الأمير " حمد بن خليفة" الى تنشيط سياسة خارجية مؤثرة اقليمياً، وذلك عن طريق توظيف مصادر غير تقليدية للقوى أي ما يُسمى "بالقوة الناعمة"، وقد استثمرت قطر أدوات أربع للقوة الناعمة لتنشيط سياستها، وهي (الاعلام والعمل الدبلوماسي والمساعدات الخارجية والأدوات الثقافية) ([٢٠]). اثناء الحصار الخليجي لقطر (وهو ما سنتطرق له لاحقاً بموضوع بالأزمات)، استخدمت قطر أدوات "القوة التعويضية" _ أي القوة الناعمة_ الى جانب مواردها الاقتصادية والمالية وشملت هذه الأدوات الدبلوماسية الرشيقة والمناورة المرنة، وبناء مؤسساتي سريع، وموقف استراتيجي ذكي، فتم توقيع اتفاقية تعاون بين تركيا وقطر اثناء هذا الحصار ([٢١]).

رابعاً: الاهتمام بحقوق الانسان: أظهرت دولة قطر اهتمامًا كبيرًا بحقوق الإنسان من خلال تأسيس إدارات متخصصة في هذا المجال داخل مختلف الوزارات، وذلك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمفهومها الشامل والمتكامل الذي يربط بين جميع الحقوق ولا يقبل تجزئتها،

مثلاً حق التعليم، نجحت دولة قطر في تحقيق إنجازات بارزة في ضمان الحق في التعليم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مما أهلها لتصنيفها ضمن أفضل خمس وجهات عالمية في مجال تحويل التعليم، وتعمل دولة قطر على تعزيز وحماية حقوق كبار السن من خلال تبني تدابير تشريعية وسياسية وتنفيذية متنوعة، تضمن توفير خدمات متخصصة تلبي احتياجاتهم وأولوياتهم. تُقدم هذه الخدمات عبر العديد من المؤسسات العامة والخاصة، مثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ومركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)([٢٢]). " ومركز رعاية الايتام (دريمة) و مركز الاستشارات العائلية ومركز الحماية والتأهيل الاجتماعي "امان" ومركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة"([٢٣])

خامساً: المشاركة السياسية: تُعد "المشاركة السياسية" من أهم مقومات بناء الدولة الديمقراطية، ويُعتبر وجود هذا المؤشر ضرورة ملحة للحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج، وكذلك للهيئات الدولية والمؤسسات البحثية المعنية، حققت قطر تقدماً ملحوظاً بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت بمقدار ١٩درجة في المؤشر العام، للمشاركة السياسية، وشمل المؤشر قياس(الحياة الدستورية، الانتخابات العامة، التنظيمات السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، التوازن الجندري واشراك الشباب، الشفافية، حرية الرأي والتعبير، تمثيل الجماعات والأقليات، الجاليات الأجنبية والوصول الى المناصب القيادية الحساسة)، وحافظت على المركز الثاني بمجموع ٤٧٢ درجة، ما وسّع الفارق بينها وبين سلطنة عمان إلى ٢٧ درجة. استمرت قطر في تصدر مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة، وحققت نتائج إيجابية في مقياس الشفافية بزيادة قدرها ٨ درجات، وذلك بعد مصادقة أمير

البلاد على قانون ينظم حق الحصول على المعلومات ودخوله حيز التنفيذ. كما شهدت قطر تحسناً في مقياس حرية الرأي والتعبير بزيادة ٥ درجات، وارتقت كذلك في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب بزيادة ٤ درجات. رغم ذلك، لا تزال قطر تسجل درجات منخفضة في مقياس التنظيمات السياسية (٥ من ١٠٠ درجة) وفي مقياس مؤسسات المجتمع المدني (٢٤ من ١٠٠ درجة).([٢٤])

شكل رقم (١) يبين مؤشر المُشاركة السياسية في قَطر

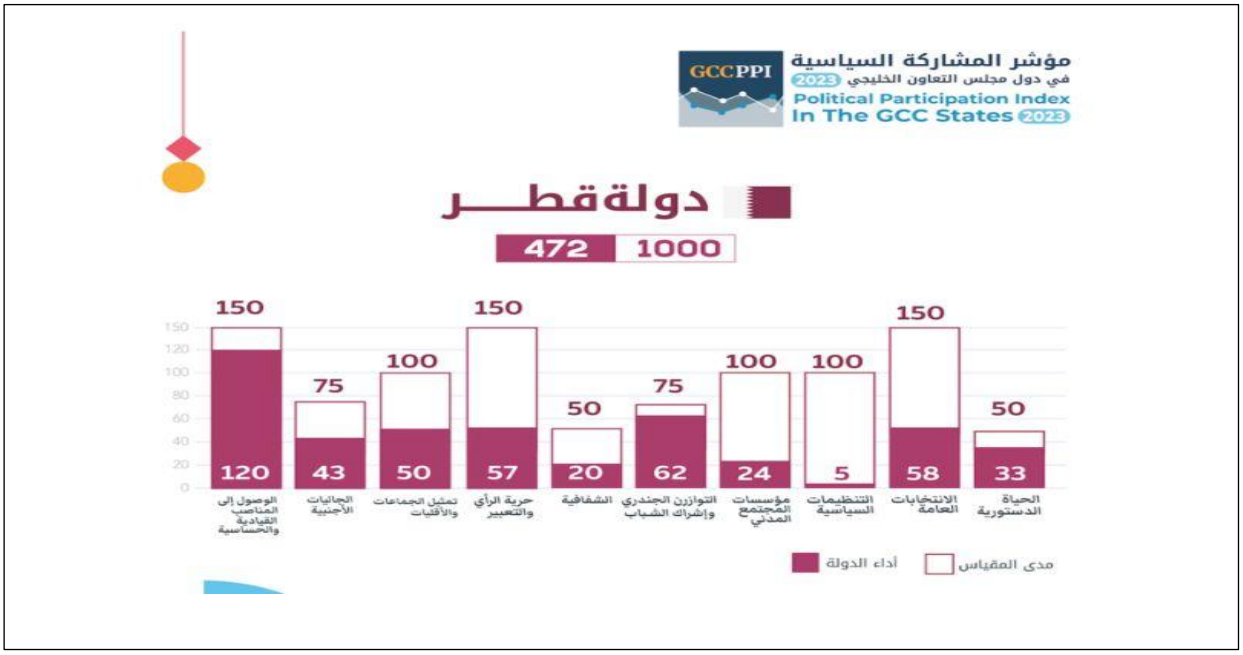

المصدر: مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣، صادر عن البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٠٢٣، www.gulfhouse.org

ولتفسير هذا الشكل نوضح ما يأتي:

يَعرض هذا الشَكل "مُؤشر ٱلمُشاركة ٱلسياسية في دول مجلس ٱلتعاون ٱلخَليجي لِعام ٢٠٢٣"، ويُركّز تَحديدًا على "أداء دولة قطر"، حَيث حَصلت على ٤٧٢ نقطة من أصل ١٠٠٠ نقطة مُمكنة، يُقسّم المُؤشر إلى عِدة مَجالات رَئيسية، وفيما يلي تَحليل مُبسط لأداء قطر في كُل منها مقارنةً بالحد الأقصى للمُؤشر، هناك عدة جوانب سلبية واضحة قد تؤثر على هيكل الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي على المدى الطويل:

١. **الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة:** أداء "قطر" كان قويًا، حَيث حَصلت على ١٢٠ من أصل ١٥٠ نقطة، مما يُشير إلى انفتاح نسبي في تمكين الأفراد من الوصول إلى مراكز القرار.

٢. **البيئات الإعلامية:** الأداء كان ضعيفًا نسبيًا، بـ ٤٣ من أصل ٧٥ نقطة، ما يَعكس وجود قُيود على حُرية الإعلام أو سيطرة على المُحتوى الإعلامي، الإعلام لا يُؤدي دَوره كَمُراقب مُستقل للسُلطة، يُؤدي إلى نَقص الوعي السياسي لَدى ٱلمُواطنين، ويُعزز الخِطاب الرَسمي فقط دون وُجود روايات بَديلة.

٣. **تَمثيل الجماعات والأقليات:** قطر حصلت على ٥٠ من أصل ١٠٠ نقطة، وهو أداء مُتوسط، يُشير إلى وُجود بَعض التَمثيل ولكن ليس بالشكلِ المِثالي، يَعكس عَدم شُمولية النظام السياسي لِكافة مُكونات ٱلمجتمع، من مخاطرة، قد يسبب توترات اجتماعية أو شعور بالإقصاء داخل فئات مُعينة، ويُهدد النَسيج ٱلوطني.

٤. **حُرية الرأي والتعبير:** هذا المجال من أبرز نقاط الضعف، حيث حصلت على ٥٧ من أصل ١٥٠ نقطة، مما يدل على وجود قيود كبيرة في هذا الجانب، غياب مَساحة حرة للتعبير قد يؤدي إلى احتقان شعبي، وصعوبة في إيصال المطالب الاجتماعية والسياسية بطرق سلمية، وهذا يولد مخاطر ومنها انه يُؤدي إلى عزوف عن المشاركة السياسية، وزيادة الاعتماد على وسائل غير رسمية للتعبير قد تشمل الاحتجاجات أو الهجرة السياسية.

٥. **الشَفافية:** الأداء منخفض جدًا، فقط ٢٠ من أصل ٥٠ نقطة، ما يشير إلى ضعف في الشفافية الحكومية أو مؤشرات النزاهة، يؤدي إلى غموض في القرارات الحكومية والإنفاق العام، ويُضعف الثقة بين المواطن والدولة، ويُمهّد لبيئة خصبة للفساد وسوء الإدارة.

٦. **التداول السلمي للسلطة ومشاركة الشباب:** حصلت على ٦٢ من أصل ٧٥ نقطة، وهو أداء جيد، ويعكس اهتمام نسبي بمشاركة الشباب والتداول السلمي للسلطة.

٧. **مؤسسات المجتمع المدني:** الأداء ضعيف، فقط ٢٤ من أصل ١٠٠ نقطة، مما يدل على أن المجتمع المدني في قطر محدود أو غير فعّال بما يكفي، يحد من مشاركة الناس في المبادرات التنموية والسياسية، ويجعل الدولة تعتمد على المؤسسات الرسمية فقط، مما يولد مخاطر ومنها، غياب الرقابة المجتمعية قد يؤدي إلى تفشي الفساد، ويُضعف دور المجتمع في تحقيق التوازن بين الدولة والمواطن.

٨. **التنظيمات السياسية:** حصلت على ٥ من أصل ١٠٠ نقطة، وهي من أضعف النقاط، مما يشير إلى غياب أو ضعف كبير في الأحزاب والتنظيمات السياسية، غياب الأحزاب أو التنظيمات السياسية يقلل من فرص التداول السلمي للسلطة، ويضعف ثقافة التعددية السياسية، مما يجعل النظام عرضة للجمود السياسي، ويؤدي إلى فجوة بين الحاكم والمحكوم، وقد يولّد معارضة غير منظمة.

٩. **الانتخابات العامة:** أداء متوسط، ٥٨ من أصل ١٥٠ نقطة، ما يعكس وجود انتخابات ولكن مع بعض القيود أو عدم شمولية. ١٠.**الحياة الدستورية:** حصلت على ٣٣ من أصل ٥٠ نقطة، وهو مؤشر على وجود دستور ونظام قانوني، لكن قد تكون هناك بعض التحديات في تفعيله أو احترامه الكامل.

أداء قطر في مؤشر المشاركة السياسية لعام ٢٠٢٣ يُظهر توازناً تبين بعض نقاط القوة مثل الوصول للمناصب ومشاركة الشباب، وبين تحديات كبيرة في مجالات حرية التعبير، التنظيمات السياسية، والمجتمع المدني. هناك تقدم ملحوظ في بعض الجوانب، ولكن لا تزال هناك حاجة لتعزيز الحريات السياسية والشفافية لضمان مشاركة أوسع وأكثر فاعلية، هذه الجوانب السلبية لا تؤثر فقط على

مستوى الحريات، بل قد تؤدي إلى اختلال في شرعية النظام السياسي، وتُضعف قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية، كما أنها قد تؤثر على الاستقرار الداخلي والمصداقية الدولية. لذلك، فإن مُعالجتها يُمثل أولوية لِضمان بُنية دولة حديثة، مرنة، ومُستدامة.

المطلب الثاني: الخصائص الاجتماعية:

هي الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه وتتفاعل داخله مكونات معينة تشكل الخصيصة الاجتماعية، مثل حاملي الثقافة، والموروث والتصورات الذهنية وسلوك الافراد المعبرة عنها، ودراستها ذات أهمية، وذلك لمعرفة طبيعة التواصل داخل الوحدة الاجتماعية الواحدة.

واذا قُمنا بنظرة عامة على المجتمع القطري لوجدنا انه، " يعيش في قطر ثلاث مجتمعات، مجتمع المدينة، ومجتمع القرية، مجتمع البادية، ويضم هذه المجتمعات الثلاثة اطار عام وهو العروبة والإسلام، ويقوم نظام الحياة، سواء بالمدينة او بالقرية او بالبادية على تقاليد العروبة المنحدرة الى القوم من اسلافهم العرب القدامى، من كرم الضيافة والاباء والترحيب بالقريب ونجدة الجار والحفاظ على العرض والكرامة، كما يقوم على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، حيث اليمان بالله وبالحق وحيث السماحة وحسن المعاملة والقناعة وطهر الروح والجسد"([٢٥]) وتشمل الخصائص الاجتماعية التي سنسلط الضوء عليها:

اولاً: السكان: وفي هذا الموضوع سوف نذكر ما جاء به محمود بهجت في كتابه تاريخ قطر العام الصادر عام ١٩٦٦، الطوائف والقوميات " ان اغلب السكان من العرب المسلمين وهم من طائفتان (السنة والشيعة)، والاغلبية الساحقة هم من الطائفة الأولى على اختلاف المذاهب المالكيون والوهابيون وجلهم من المهاجرين النجديين والشافعية واكثرهم من الاعاجم السنيين (ويعون بالعوطيين)، واما الحنابلة فعددهم قليل، ونسبة المسيحيين ضئيلة جداً، اكثرهم من المستخدمين العاملين في الشركات واما اليهود فعددهم قليل" ([٢٦])

"أصدر المجلس الوطني للتخطيط الأرقام الشهرية الأولية الخاصة بالسكان حسبما هو عليه في ٣١ اغسطس ٢٠٢٤"، هذه البيانات تمثل عدد الأفراد من كافة الأعمار (قطريون – غير قطريين) داخل حدود دولة قطر يوم ٣١ اغسطس ٢٠٢٤.ولا تشمل، القطريون خارج حدود الدولة لحظة رصد البيان في ٣١ اغسطس ٢٠٢٤.غير القطريين ومن لديهم إقامة وكانوا خارج حدود الدولة لحظة رصد البيان في ٣١ اغسطس ٢٠٢٤، شهر أغسطس (3,054,000) 2024، علماً ان عدد الذكور هو ٢١٦٢٤٤٧، وعدد الاناث هو ٨٩١٩١٨، نسمة بنسبة ارتفاع شهري قدره 9.6% عن شهر يوليو الماضي وارتفاع سنوي 2.9% عن أغسطس .2023"([٢٧])

ثانياً: التعليم: يقوم التعليم بدور هام في تشكيل الهُوية المجتمعية او إعادة انتاجها وتشكيلها وقولبتها لأنها تعلم النشئ والشباب اللغة الام (اللغة الرسمية)، وتعد الأجيال وفق القيم المجتمعية السائدة التي تشكل هُوية المجتمع ثم هُوية الدولة، والمؤسسات التعليمية تقوم بدور كبير حيث تقوم بجزء من دور الاسرة والمؤسسات التعليمية هي مؤسسات اجتماعية توجدها الدولة وفقاً لمتطلبات مجتمعها ولتحقق غاياته وأهدافه ([٢٨]). تأسس المجلس الأعلى للتعليم في قطر بموجب المرسوم الأميري رقم ٣٧ في نوفمبر ٢٠٠٢، بهدف

توجيه سياسات التعليم في الدولة. يضم المجلس شخصيات بارزة من القطاعات التجارية والحكومية والأكاديمية، ويعمل بالتعاون مع ثلاث مؤسسات تُشرف على إصلاح التعليم العلمي لتحقيق التطوير المنشود، تسعى قطر لتشجيع جميع فئات المجتمع، ذكوراً وإناثاً، على الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة حتى المستوى الجامعي، مع دعم إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال توفير التسهيلات القانونية والرقابية. تهدف الدولة إلى تطوير مهارات ومعارف مواطنيها لتعزيز تنافسيتهم عالمياً، وتطمح لأن تصبح مركزاً تعليمياً إقليمياً عبر مبادرات حكومية تدعم النظام التعليمي الداخلي وتستقطب المؤسسات التعليمية الدولية، في عام ٢٠٠٩، بلغ عدد المدارس في قطر ٢٩٩ مدرسة تضم ١٥١,٠٥٠ طالباً. توزعت بين ١١٨ مدرسة حكومية، و٧٠ مدرسة مستقلة، و١١١ مدرسة خاصة ودولية تخدم مختلف الجاليات([٢٩]) .

ثالثاً: الاسرة تُعدّ الأسرة في دولة قطر من الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، حيث تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الثقافية والحفاظ على القيم الاجتماعية الراسخة. تتمثل أهمية الأسرة في قطر في مجموعة من الأبعاد التي لا غنى عنها في عملية بناء المجتمع وتقدمه:

١. **ترسيخ القيم والتقاليد:** تعد الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الأفراد القيم الدينية والإنسانية، ويغرس فيها المبادئ الإسلامية العميقة والتقاليد القطرية التي تساهم في تعزيز الهوية الوطنية وتماسك المجتمع [٣٠]

٢. **الدعم الاجتماعي والنفسي:** تقدم الأسرة شبكة أمان راسخة، توفر الدعم العاطفي والنفسي لأفرادها، مما يُساهم في الحفاظ على توازنهم الاجتماعي وتماسكهم الداخلي، ويُسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والوحدة المجتمعية ([٣١])

٣. **تعزيز الهوية الوطنية:** تتكامل الأسرة مع المؤسسات الأخرى لتكون القوة الدافعة نحو نقل الموروث الثقافي واللغوي للأجيال القادمة، مما يعزز شعورهم بالانتماء الوطني ويسهم في الحفاظ على التراث الثقافي ([٣٢])

٤. **المساهمة في التنمية المستدامة:** تساهم الأسرة في تمكين الأفراد وتشجيعهم على الانخراط في مختلف المجالات التعليمية والمهنية، مما يساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء مجتمع قوي ومتقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة. ([٣٣])

٥. **رعاية الأجيال القادمة:** تُعتبر الأسرة البيئة المثلى التي تُشرف على تنشئة الأطفال وتوفير الرعاية اللازمة لهم على الصعيدين البدني والنفسي، مما يضمن لهم مستقبلاً مشرقًا ويسهم في تطوير قدراتهم بما يتماشى مع احتياجات المجتمع، وتعتبر الأسرة جزءًا لا يتجزأ من سياسات الدولة الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الأسري، وهو ما يتناغم مع رؤية قطر ٢٠٣٠ التي تسعى إلى بناء مجتمع مترابط وقادر على تحقيق التنمية الشاملة. ([٣٤])

ولأهمية الاسرة، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدمات متعددة ومتنوعة، ومنها خدمة " وتد" "للاستشارات والعلاج الزوجي والاسري والاستشارات التربوية"، وبرنامج " سنة أولى زواج" " وهو برنامج

أسرى رائد في تأهيل المقبلين على الزواج وتوجيه الأزواج الجدد لحياة مستقرة وناجحة يحتوي على خدمات استشارية ومحاور تدريبية ومحور ابداعي ومحتوى تعليمي فيه برامج متعددة (٣٥).

رابعاً: الدين: طبقاً لما ذُكر في الدستور القطري الصادر في٢٠٠٣/١٠/٥_١٤٢٤/٣/٩هـ "قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية."(٣٦)، اذن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام.

ولا بد من القول بأنه، في "قطر"، تتنوع الطوائف المسيحية وتضم عدداً من الأتباع الذين يأتون من خلفيات وجنسيات متعددة. تعد الكنيسة الكاثوليكية من أبرز الطوائف، ويقدر عدد أتباعها بحوالي ٢٥٠٠ عضو، معظمهم من الجالية الهندية مع وجود عدد من الأوروبيين. يمارس هؤلاء طقوسهم الدينية في أماكن خاصة، غالباً ضمن المنازل أو المباني التابعة لشركات النفط، أما الكنيسة البروتستانتية، فمعظم أتباعها من الأوروبيين الذين يُقيمون في "قطر"، في حين أن الكنيسة الأرثوذكسية تضم عدداً أقل من الأتباع، أغلبهم من الهنود الملاباريين، الذين يجتمعون في طقوسهم الخاصة ضمن مجتمع صغير ومترابط (٣٧).

خامساً: المشاركة الاجتماعية المشاركة المجتمعية هي أساس لتحقيق الأهداف التنموية، ويعتمد نجاح الخطط التنموية على إشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار. فعندما لا يُشارك الأفراد في تحديد المشاريع والبرامج، قد يفتقر المجتمع إلى التفاعل معها لأنها قد لا تعكس احتياجاته وأولوياته، وتلعب دوراً تكميلياً يدعم جهود الحكومة. كما تسهم المشاركة المجتمعية بشكل كبير في رفع مستوى الوعي لدى الأفراد، وتؤدي دوراً رقابياً يُساعد المواطن على فهم قضايا المُجتمع والشعور بمَسؤولياته تجاهها (٣٨).

فهناك مُبادرات قطرية كثيرة ومتعددة في مجال المُشاركة المُجتمعية وتنميتها، وعلى سبيل المثال نشاطات مركز التعليم المستمر في كليات جامعات قطر المختلفة ومنها مركز التعليم المستمر والمشاركة المجتمعية في كلية المجتمع في قطر، اذ " يدعم مركز التعليم المستمر والمشاركة المجتمعية رؤية كلية المجتمع في قطر الرامية إلى تطوير وتقديم تعليم رفيع على المستويات الأكاديمية والتقنية والمهنية، وبرامج تطوير المجتمع التي تساعد في تأهيل القوى العاملة الموهوبة، وتأمين التدريب الجيد لها، للعمل في المؤسسات والشركات المحلية، إلى جانب تعزيز المشاركة الاجتماعية والمدنية داخل الحرم الجامعي، والمجتمع بشكل عام.ويعمل المركز بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتحفيز وتشجيع الابتكار في مجال التعليم، وتطوير مبادرات لمشاريع ريادية، بالتعاون مع الشركات المحلية، والجهات الحكومية والمجتمع المحلي"(٣٩). ولا ننسى المبادرة السابقة التي انطلقت مع بداية عام ٢٠٢٢ أي قبل انطلاق كأس العالم في قطر، اذ اسهمت الأنشطة والفعاليات التي أقيمت في المدينة التعليمية، مثل فصول اللياقة البدنية والمسابقات الرياضية، في تشجيع أفراد المجتمع على تبني نمط حياة صحي ونشيط، وهي جهود تدعمها مؤسسة قطر من خلال برامجها ومرافقها الرياضية المتاحة طوال العام، وفي اليوم

الرياضي للدولة، شارك نجم كرة القدم ديفيد بيكهام في مبادرة لتطوير كرة القدم النسائية، أطلقتها مؤسسة قطر بالشراكة مع برنامج "الجيل المبهر" و"أديداس". تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الشمولية الرياضية وبناء إرث لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢، وبدأت بمباراة في استاد المدينة التعليمية ([٤٠]).

سادساً: الحياة الرياضية: ولشيء من الاستزادة بالمعلومات عن الطبيعة الحياة الاجتماعية في قطر، هو الحياة والاهتمامات الرياضية لشعبها، وبما ان رياضة كرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية في العالم، فسوف نذكر في معرض حديثنا هنا الأندية الرياضية القطرية لكرة القدم (دوري النجوم)، هي:

ت	اسم النادي	تاريخ تأسيسه
١	الأهلي	١٩٥٠
٢	العربي	١٩٥٢
٣	الدحيل	٢٠٠٩
٤	الغرافة	١٩٧٩
.٥	الخور	١٩٦١
٦	الريان	١٩٦٧
٧	السد	١٩٦٩
٨	سيلية	١٩٩٥
٩	الشمال	١٩٨٠
١٠	الوكرة	١٩٥٦
١١	قطر	١٩٦١
١٢	ام صلال	١٩٧٩

جدول رقم (٢) تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على الصفحة الرسمية للاتحاد القطري لكرة القدمwww.qfa.qa والصفحة الرسمية لوزارة الشباب والرياضة www.msy.gov.qa

٦. بالإضافة الى وجود اندية أخرى مثل (الخريطات، لوسيل، مسيمير، معيذر، البدع، المرخية، الوعب، الشحانية، لاخويا، الجيش، التضامن، الشباب، النهضة، الشعلة)([٤١]). وايضاً لابد من الحديث عن الجهود الحكومية القطرية في المبادرات الرياضية المجتمعية ومنها: جائزة اليوم الرياضي للدولة هي مبادرة تهدف إلى تكريم الجهات الحكومية والخاصة التي تساهم في تعزيز الرياضة والنشاط البدني بين موظفيها. تمنح الجائزة تقديرًا للجهود المبذولة في تنظيم الفعاليات الرياضية على مدار العام، بما يتماشى مع رؤية اليوم الرياضي للدولة التي تهدف إلى جعل الرياضة أسلوب حياة مستدام. تهدف الجائزة إلى تعزيز المنافسة الإيجابية بين المؤسسات لتشجيعها على خلق بيئة عمل صحية ونشيطة، مما يساهم في تحسين الصحة العامة وتعزيز الروح الرياضية في المجتمع القطري شروط المشاركة:

١. **تنظيم الفعاليات في مواقع متنوعة:** يمكن تنظيم الفعاليات داخل المباني، أو في الملاعب الرياضية المغلقة أو المفتوحة، أو حتى في الحدائق العامة، حسب احتياجات كل نشاط رياضي.

٢. **الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي:** يجب على الجهات المشاركة الترويج لفعالياتها الرياضية باستخدام الوسمين في وقت والرياضة حياة، مع الإشارة إلى حساب اليوم الرياضي للدولة @qasportsforall.

٣. **توثيق الفعاليات:** يتعين توثيق جميع الفعاليات من خلال التقاط صور وفيديوهات واضحة، لنشرها على حسابات الجهة في وسائل التواصل الاجتماعي بهدف زيادة الوعي وتحفيز المشاركة المجتمعية.

٤. **تعبئة استمارة الفعالية:** بعد كل فعالية، يجب تعبئة استمارة الفعالية عبر موقع وزارة الرياضة والشباب، مع تضمين تفاصيل الفعالية وعدد المشاركين.

٥. **مراعاة اشتراطات الأمن والسلامة:** يجب الالتزام بجميع اشتراطات الأمن والسلامة أثناء تنظيم الفعاليات، مثل توفير فرق طبية، وتأمين الموقع، والتأكد من سلامة المعدات الرياضية(٤٢).

المطلب الثالث: الخصائص الثقافية

لكل دولة خصائص ثقافية معينة تختص بها، نابعة من طبيعة مجتمعها ومن طبيعة حاجاته، وكذلك اهتماماته. ولقطر مجموعة من الخصائص الثقافية التي سنتطرق اليها في الصفحات التالية:

اولاً: النشاط الثقافي والفنون: لقد كان من حكام قطر شعراء أثروا في الواقع الديني والاجتماعي، وظهر ذلك في كثير من قصائدهم، ولعل أبرزهم الشيخ قاسم بن محمد، المؤسس الحقيقي لدولة قطر، وقد لوحظ، على الأدب القطري منذ بداية تشكّل الدولة عام ١٨٦٨ اعتماده على النقل الشفهي وروايات الرواة، حيث لم يكن النمط العلمي للتوثيق موجوداً كوسيلة للقياس والرجوع إلى المصادر. ويرجع ذلك، إلى طبيعة حياة الناس حينها، حيث كانوا يتنقلون بين مناطق الخليج، ويقيمون في مكان ما لفترة قبل أن يرتحلوا إلى منطقة أخرى، ما جعل من الصعب نسبة الأديب إلى بلد معين؛ لذا، اختلطت الأنماط الأدبية وتداخلت الأسماء. ولهذا السبب، لم يكن غريباً، أن يُنسب، شاعر أو أديب في تلك المنطقة إلى أكثر من بلد، كما حدث مع الشاعر خالد الفرج، أو الشاعر عبد الجليل الطباطبائي، والشاعر عبد الرحمن قاسم المعاودة(٤٣). كانت هناك صعوبة في تحديد تواريخ ظهور المراكز الثقافية وبدايات صدور المجلات الثقافية، وكذلك صعوبة في توثيق منطلقاتها الأولى، ومضامينها وأهدافها، خصوصاً أن ما تم توثيقه نادر وقليل، بل يكاد يكون معدوماً(٤٤). منذ نشأتها، ارتبط الإنتاج الثقافي في قطر بجهود فردية، حيث يعود أقدم توثيق للإنتاج الأدبي المنشور إلى الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، مؤسس دولة قطر، والذي أصدر أول ديوان شعر عام ١٩١١ تحت عنوان *رسالة في شعر النبط*، وقد طُبع في بومباي بالهند. احتوى الديوان على قصائد باللهجة العامية، تناولت كفاح أهل قطر من أجل الاستقلال، واستعرضت أحداثاً تاريخية مهمة عبر القرون الأربعة الماضية، حيث اشتمل بعضها على قصائد من تأليف الشيخ جاسم، إلى جانب قصائد أخرى لشعراء معاصرين نالت إعجابه، يعكس تأسيس المراكز الثقافية وإصدار الصحف والمجلات في قطر نتاج منظومة

ثقافية تراكمية، نشأت من تراكمات تراثية وتعليمية وتفاعل مع ثقافات أخرى، مما ساهم في تطور الحياة الثقافية. ويمثل هذا التطور مرحلتين رئيسيتين: ما قبل اكتشاف النفط وما بعده. خلال المرحلة الأولى، التي سبقت اكتشاف النفط عام ١٩٣٩، كان النشاط الثقافي مرتبطًا بأنشطة اقتصادية مثل الصيد والغوص والزراعة، مما أسهم في إنتاج أشكال أدبية وفنية كالشعر والغناء والرقص والحكايات الشعبية، أنتجت تلك الأنشطة تجمعات فنية استمر فيها الأفراد في ممارسة فنونهم المتنوعة. ويمكن اعتبار هذه التجمعات، من الناحية الافتراضية، أولى مراكز الفنون؛ حيث كان يتولى فرد أو أكثر تنظيم مواعيدها وإدارتها، وإبرام الاتفاقات للمشاركة في المناسبات العامة والخاصة. وبهذا التصور، يمكن اعتبار هذه التجمعات الفنية بمثابة المبادرات الأولى لإنشاء مراكز وأندية ثقافية، والتي أصبحت أكثر تنظيمًا فيما بعد[٤٥]. في المرحلة الثانية التي تلت اكتشاف النفط، شهدت قطر تحولاً كبيرًا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان من أبرز التطورات تأسيس نظام تعليمي وإنشاء أول المدارس النظامية في خمسينيات القرن الماضي. ساهم التعليم والنمو الاقتصادي في دعم المسار الثقافي، إضافة إلى التفاعل مع المعلمين العرب الذين قدموا إلى البلاد للمشاركة في تطوير التعليم ونقل خبراتهم، مما أثّر بشكل إيجابي على النهضة الثقافية في قطر، مع اكتشاف النفط، استقدمت قطر خبراء وعمال من دول متعددة، مما أدى إلى تفاعل المواطنين مع ثقافات جديدة تحمل أفكارًا وتقنيات غير مألوفة لهم سابقًا، وقد أسهم ذلك في إطلاق مبادرات ثقافية فردية مثل إدخال المطابع الحديثة لأول مرة، وإنشاء المكتبات العامة التي توفر الصحف والمجلات والكتب العربية، مما دعم التواصل مع الثقافات العربية المختلفة، كما ظهرت أولى دور السينما التي أنشأتها شركات النفط في بعض المدن، وانتشرت عادة الاستماع إلى المحطات الإذاعية القريبة والبعيدة مع استيراد أجهزة الراديو، ثم وصلت أجهزة التلفاز، حيث بدأ الناس بمتابعة بعض القنوات التلفزيونية في المنطقة.

أدى هذا التنوع في مصادر الثقافة إلى ظهور أنشطة ثقافية وفنية أسهمت في إنشاء عدد من الأندية الاجتماعية والرياضية، والتي يمكن اعتبارها النواة الأولى للمراكز الثقافية لاحقًا. كانت لهذه الأندية أنشطة ثقافية تشمل المسابقات العلمية، والعروض المسرحية، إضافةً إلى مكتبات تحتوي على كتب ومجلات متنوعة.([٤٦]). ولفهم أكثر لمشهد النشاط الثقافي ندرج جدول رقم(٣) ادناه ليبين خارطة نشوء الأندية والمراكز الثقافية القطرية

اسم النادي او المركز	تاريخ تأسيسه
نادي الطليعة	١٩٥٢
نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي	١٩٦٢
المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث	١٩٩٨
مؤسسة الحي الثقافي كتارا	٢٠١٠
مكتبة قطر الوطنية	٢٠١٢

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: احمد عبدالملك واخرون، المسارات الثقافية القطرية، ط١، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، ٢٠٢٢، وللتعرف حركة الإصدارات الثقافية والاجتماعية التي مازالت والتي توقفت، ندرج جدول رقم(٤) بأسمائهم وتواريخ تأسيسهم

اسم المجلة	تاريخ تأسيسها	تاريخ توقفها ان وجد
مجلة المشعل	١٩٦١	٢٠٠٤
مجلة العروبة	١٩٦٥	١٩٩٥
مجلة الفجر	١٩٧٥	١٩٧٦
مجلة العهد	١٩٧٤	١٩٨٦
مجلة اخبار الأسبوع	١٩٨٦	١٩٩٥
مجلة الجسرة الثقافية	١٩٩٨	مستمرة
مجلة بروق	٢٠٠٣	مستمرة
مجلة الدوحة	١٩٦٩	مستمرة

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: احمد عبدالملك واخرون،
المسارات الثقافية القطرية، ط١، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، ٢٠٢٢

ثانياً: الانفاق على البحث العلمي: لأنه مقياس لثقافة الشعوب وتقدمها، في هذا الجانب سنورد احصائيات تبين الموضوع:" تشير نتائج الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير حسب نوع البحث ان الانفاق على البحث الأساسي بلغ نسبة ٣٢% من اجمالي الانفاق عام ٢٠٢١، بينما الانفاق على البحوث التطبيقية ما نسبته ٥٥,١% مقابل ١٢,٩% للإنفاق على البحث التجريبي في السنة نفسها"([٤٧])

الشكل رقم (٢) يبين نسبة الانفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير حسب نوع البحث خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

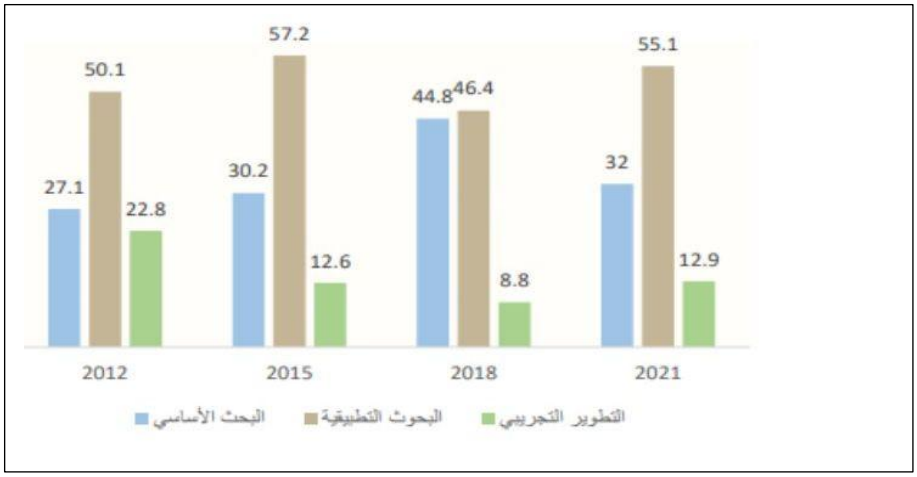

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء،٢٠٢٢، نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر ٢٠٢١

ثالثاً: التراث المعماري: الدوحة مثلاً تشتهر بكثرة مساجدها والمباني الحديثة ومن اهم مناطق الدوحة السياحية، بالإضافة للملاعب الرياضية ([٤٨]):

١. سوق واقف.
٢. متحف الفن الإسلامي.
٣. منطقة الأبراج.
٤. مسجد محمد بن عبد الوهاب.
٥. مشروع اللؤلؤ.
٦. برج الساعة والديوان الاميري.
٧. المدينة الترفيهية "لوسيل"
٨. كتارا.
٩. المدينة التعليمية.

المطلب الرابع: الخصائص الاقتصادية

في مستهل الكتابة عن الخصائص الاقتصادية نورد بعض المعلومات المهمة وهي:

الجدول رقم (٥)

الناتج المحلي	١٥٢,٥ مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	٥٩,٣٣١ ألف دولار
اجمالي التجارة الخارجية	٨٩,٤ مليار دولار
الصادرات	٥٧,٣ مليار دولار
الواردات	٣٢,١ مليار دولار
الاحتياطي النفطي	٢٥,٢ مليار برميل
احتياطي الغاز	٢٤٠٧٢,٥ ألف مليار قدم مكعب

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة على الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠٢٤ www.gcc-sg.org

اولاً: الاقتصاد القائم على الطاقة: (النفط والغاز الطبيعي والغاز المُسال)، " كان النشاط الاقتصادي في قطر قبل اكتشاف النفط يعتمد على صيد اللؤلؤ، إضافة الى صيد الأسماك ومزاولة نشاط زراعي محدود،، في عام ١٩٤٩م، بدأ انتاج البترول وتصديره واستمر الإنتاج في تزايد بعد اكتشاف الحقول البحرية عام ١٩٦٤ فازدادت العائدات البترولية وزادت إمكانية البلاد على تخصيص مخصصات كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أدى الى تحسين كبير في مستويات التنمية ([٤٩]) ، وكما علمنا، ان اقتصاد قطر معتمد على النفط، ثم الغاز واخيراً الغاز المُسال الذي احدث نقلة نوعية في اقتصاد قطر، شهد الغاز الطبيعي المسال تطورًا كبيرًا، حيث أصبح أحد أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط، بفضل ميزاته التنافسية في الأسواق العالمية وقدرته على تقليل الانبعاثات الضارة مقارنة بالوقود الأحفوري

التقليدي. بدأ الاهتمام العالمي بهذا المورد في أوائل القرن العشرين، خاصة مع تطور تقنيات إنتاج ونقل الغاز الطبيعي المسال، مما جعله خيارًا أكثر جدوى اقتصاديًا وبيئيًا، تحتل قطر مكانة رائدة كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم العربي، وتمتلك احتياطات ضخمة تقدر بحوالي ٢٣,٨٤٦ تريليون متر مكعب بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ما يمثل ١١,٧% من إجمالي الاحتياطات العالمية. وقد دعمت هذه المكانة باتفاقيات طويلة الأجل لتصدير الغاز إلى دول متعددة، إلى جانب تطوير مشاريع تقنية مبتكرة مثل مشروع "اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل(GTL) "، الذي بدأ تنفيذه عام ٢٠٠٧ باستخدام تقنيات حديثة لتحويل الغاز إلى وقود سائل عالي الجودة، ساهمت هذه التطورات في تعزيز دور قطر كقوة اقتصادية عالمية في قطاع الطاقة، مع التركيز على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة. كما أتاحت تقنيات تحويل الغاز فرصًا لاستغلال الحقول الصغيرة والنائية بكفاءة، مما يعكس التزام الدولة بتطوير قطاع الطاقة وتعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية([٥٠].)، وفي هذا السياق أعلنت مؤسسة قطر للطاقة في شباط ٢٠٢٤، عن المرحلة الثالثة من توسعة حقل الشمال الغربي للغاز الطبيعي المُسال مع خطط لإضافة خطين اخرين للغاز الطبيعي المُسال، بإجمالي ١٦ مليون طن سنوياً، بحلول عام ٢٠٣٠، وفي الوقت نفسه يتقدم البناء وبسرعة في المراحل الحالية حيث سيبدأ حقل الشمال الشرقي ٣٢ مليون طن سنوياً، في العمل على مراحل خلال عام ٢٠٢٦، و٢٠٢٧، وستؤدي مراحل التوسع هذه الى زيادة اجمالي طاقة قطر من الغاز الطبيعي المُسال الى ١٤٢ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠٣٠، بالإضافة الى زيادة انتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي المُسال بعد ان عزز نشاط الاستكشاف تقديرات احتياطاته وبعد سلسلة قياسية من الإنتاج([٥١])

ثانياً: نمو اقتصادي سريع: ساهم الاقتصاد المستقر لقطر، في نمو متسارع للاقتصاد القطري بالمقارنة مع الدول المنافسة لها والمقاربة لها بالمكانة الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد القطري، والملف الائتماني القوي لقطر وايضاً لتسجيله مؤشرات في سرعة الاستجابة في تأمين احتياجات العالم من الطاقة مثلاً ابان وباء كوفيد وايضاً لمكانتها في تأمين احتياجات العالم من الطاقة إضافة الى إجراءاتها الاحترازية لماليتها العامة[٥٢]

ثالثاً: تنوع الاستثمار: تعمل الحكومة القطرية حالياً على تعزيز جهود تنويع الاقتصاد، بهدف زيادة مساهمة القطاعات الأخرى مثل الخدمات المصرفية والمالية، والسياحة، والتعليم التنفيذي، والتكنولوجيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي([٥٣])وفي هذا الجانب ممكن ان نذكر برنامج "معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة"، QEERI اذ يقود معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة تطوير مشروع رسم خرائط اطلس الغبار خصيصاً لقطر، تهدف هذه المبادرة الى تقييم إمكانات الطاقة الشمسية في البلاد بشكل كامل، هذا المعهد اصبح رائداً اقليمياً منذ عام ٢٠١٣، في أبحاث الكهروضوئي، رغم ان هذا المعهد يقدم دراسات عن التلوث الملحوظ الذي يؤثر على استغلال الطاقة الشمسية الا انه يسهم بشكل فعال في مجال البحوث التي تعزز القدرة على استغلال الطاقة الشمسية كطاقة بديلة وطاقة صديقة للبيئة([٥٤])

رابعاً: البُنية التحتية المتطورة: ذكر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ان الاستثمارات كبيرة في مشاريع البنى التحتية إضافة الى زيادة انتاج قطاع الصناعات سوف يدفع بعجلة الاقتصاد القطري ويؤدي الى نمو غير مسبوق في اجمالي الناتج المحلي([٥٥]) وخير مثال للتطرق لهذا الموضوع هو انشاء قطر لبرنامج "البنية التحتية للمناطق"يتضمن هذا البرنامج تطوير الطرق وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة في مختلف مناطق دولة قطر لخدمة المواطنين والمقيمين. يهدف البرنامج إلى توفير بنية تحتية متكاملة في المناطق الجديدة، مع تحسين وتطوير المرافق القائمة في المناطق الوسطى وضواحيها، بما يسهم في تعزيز القدرة الاستيعابية للطرق ومرافق الخدمات لتلبية متطلبات التطور العمراني المتسارع في البلاد، كما يشتمل البرنامج على إنشاء طرق رابطة تربط القرى والمناطق ببعضها، مما يسهل التنقل ويعزز الترابط بين المناطق. لضمان سرعة إنجاز التصميمات وتنفيذ المشاريع، قُسمت الدولة إلى أربع مناطق رئيسية: الشمالية، الجنوبية، الدوحة، والغربية، حيث تم تخصيص شركة استشارية لكل منطقة لدراسة احتياجاتها بشكل شامل، ويتميز برنامج البنية التحتية للمناطق بمرونته وديناميكيته، حيث يُضاف إليه مشاريع جديدة، أو تُوسع مشاريع قائمة، أو تُدمج مشاريع أخرى، بناءً على متطلبات الهيئات المسؤولة عن التخطيط العمراني، يهدف ذلك إلى مواكبة الاحتياجات المتزايدة وتحقيق تطور مستدام يلبي متطلبات المستقبل ([٥٦]).

خامساً: الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي في قطر شهد تطورات كبيرة مدعومة بإصلاحات قانونية ومبادرات اقتصادية تستهدف جذب الاستثمارات وتعزيز التنويع الاقتصادي، وفقًا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩، يُسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة تملك تصل إلى ١٠٠%، مع وجود معايير تضمن توافق الأنشطة مع القوانين المحلية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية([٥٧]).

المطلب الخامس: الخصائص التكنولوجيا

ندرج عدداً من الخصائص التكنولوجيا التي اختصت بها دولة قطر:

اولاً: الاستثمار في التكنولوجيا من وجهة نظر الباحثة ان هذه الخصيصة هي ثنائية الجانب أي هي (اقتصادية – تكنلوجيا)، وذلك لأنها تخص كل البلدان المنتجة للنفط تقريبا.

وهي امتلاك هذه البلدان، ومنها قطر (موضوع البحث)، الوسائل والموارد المالية اللازمة لإنشاء مراكز الخدمة الاستشارية التقنية، ومراكز البحوث، في الجانب والقطاع التكنلوجي، لأنها لا تواجه معوقات النقد الأجنبي، لتمويل هذا القطاع، فهي لا تعرف هذه المشكلة، التي تعرفها البلدان غير المصدرة للنفط ([٥٨]).

يقدم بنك قطر للتنمية هذا التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تبني حلول تكنولوجية لرقمنة عملياتها، مما يساهم، في ضمان استمرارية أعمالها. كما يدعم البنك الشركات في تحسين تكنولوجيا الآلات المستخدمة حاليًا، مما يعزز من إنتاجية الآلات وكفاءة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمتقدمين المؤهلين الاستفادة من التمويل([٥٩])

أي ان دولة قطر تملك الموارد المالية اللازمة لممارسة وصنع سياسات تكنلوجية ناجحة وممكن ان تطور قدرتها التكنلوجية الى اقصى حد ممكن.

ثانياً: البنية التحتية التكنلوجية المتقدمة يُعد التحول الرقمي، والحكومة الإلكترونية، من الركائز الأساسية لأجندة قطر الرقمية ٢٠٣٠، حيث قامت الدولة بتطوير خدمات إلكترونية، موجهة للعملاء لتوفير تجارب استثنائية عبر الإنترنت للمواطنين والمقيمين والشركات.في عام ٢٠٠٨، تم إطلاق بوابة "حكومي" كمنصة موحدة تقدم جميع خدمات الحكومة الإلكترونية، بهدف تعزيز الشفافية والكفاءة. واليوم، تركز الدولة على دمج التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة المستخدم وتقديم حلول للجيل القادم. وفي عام ٢٠٢٣، تعاونت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر مع شركة مايكروسوفت لاعتماد تقنيات "أوبن إيه آي جي بي تي" في بوابة "حكومي" لتعزيز خدماتها، فيما يخص البنية التحتية الرقمية الحديثة، توضح الخطة الاستراتيجية للأجندة الرقمية ٢٠٣٠ أن دولة قطر تمثل اليوم طليعة التطور التقني الرقمي. حيث تحتل قطر المرتبة الأولى عالميًا في سرعات الإنترنت المتنقلة، كما أن شبكات الجيل الخامس (5G) والألياف البصرية متوفرة لجميع السكان([٦٠]).

ثالثاً: الابتكار والبحث العلمي: ابرز مثال على هذا الموضوع هو " برنامج الابتكار التكنلوجي"، اذ يهدف البرنامج الى، دعم الشركات الناشئة المحلية والعالمية التي تعتمد على البحوث والتطوير، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بهدف تعزيز تطوير المنتجات والابتكارات التي تلبي الاحتياجات المحلية والأسواق العالمية، والفئات المستهدفة من البرنامج هي الشركات المملوكة للقطاع الخاص، مثل الشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات متعددة الجنسيات، تهدف منحة تطوير التكنولوجيا إلى تمكين ودعم الشركات المحلية والعالمية لتحويل التقنيات المبكرة إلى نماذج أولية قابلة للتسويق، مع التركيز على تحديد وإبراز الطلب الواضح في السوق. يتكون البرنامج من مرحلتين: في المرحلة الأولى، سيتم تمويل إثبات المفاهيم من خلال منحة قدرها ٠,٥٥ مليون ريال قطري لمدة عام واحد. ثم، في المرحلة الثانية، سيقوم مجلس قطر للبحوث والابتكار والتطوير بتمويل ما يصل إلى ٥٠% من قيمة المشروع للشركات التي مقرها خارج قطر، وما يصل إلى ٩٠% من قيمة المشروع للشركات التي مقرها داخل قطر، على مدى ٢-٣ سنوات، وهي منحة بقيمة ٢ مليون ريال قطري لمدة عامين، تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات التي تعتمد على البحث والتطوير، وتسهيل نقل التكنولوجيا التي طورتها المؤسسات البحثية في مجالات تتماشى مع الأولويات الوطنية([٦١]).

رابعاً: التعليم التكنلوجي: تسعى وزارة التعليم والتعليم العالي في قطر إلى تطوير بيئة تعليمية مبتكرة من خلال دمج التكنولوجيا في التعليم، سواء عبر التعليم الإلكتروني أو استخدام الأجهزة والتطبيقات الرقمية. الهدف هو تعزيز التواصل بين جميع أطراف العملية التعليمية (المعلم، الطالب، ولي الأمر، والإدارة) ورفع كفاءة العملية التعليمية وكالتالي([٦٢]):

١. أطلقت الوزارة "نظام قطر للتعليم" الذي يسهم في توفير منهجيات جديدة لدعم التعليم، التعلم، والتقييم، ويشمل استراتيجيات مثل التعلم التكيفي والتلعيب والتعليم المصغر. هذه المبادرات تأتي ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية للتعليم الإلكتروني، التي تم تطويرها في عام ٢٠٢٣ لدعم التحول الرقمي في التعليم وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلاب والمعلمين على حد سواء.

٢. من ضمن الجهود التي قامت بها الوزارة استمرارية التعليم عن بُعد خلال جائحة "كوفيد-١٩" من خلال قناة "التعلم عن بُعد" التي تضمنت إنتاج دروس مصورة لجميع المراحل الدراسية. كما أطلقت الوزارة برامج تعليمية تتعلق بالأمن السيبراني بالتعاون مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

٣. لتحقيق أهدافها التعليمية، وفرت الوزارة أجهزة عرض تفاعلية في المدارس ودعمت حصص التعليم الإلكتروني لتدريب المعلمين على استخدام الأدوات الرقمية. علاوة على ذلك، يتم تنظيم أندية الابتكار والأنشطة الطلابية لتعزيز مهارات الطلاب الرقمية، مع تشجيعهم على المشاركة في مسابقات محلية ودولية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

مثال ذلك ايضاً:" اكاديمية قطر للعلوم والتكنلوجيا" تُعد أكاديمية قطر للعلوم والتكنولوجيا من المؤسسات التعليمية الثانوية المخصصة لإعداد الطلاب الذين يسعون للحصول على تعليم متخصص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .(STEM) وهي الأكاديمية الوحيدة في قطر التي تقدم دبلومة أمريكية من خلال دورات المستوى المتقدم، يبدأ البرنامج، من الصف التاسع، ويقدم ثلاثة تخصصات دراسية في مجالات الهندسة وعلوم الحاسوب وعلوم الطب الحيوي. كما يوفر للطلاب فرصًا للمشاركة الفعالة في الدورات التدريبية والمشاريع البحثية بالتعاون مع معاهد أكاديمية ومؤسسات صناعية متنوعة في مختلف أنحاء الدولة، بما في ذلك المدارس المجاورة في المدينة التعليمية([٦٣]).

خامساً: التحول الرقمي: تسعى قطر، لتحويل نفسها إلى مركز رائد للتكنولوجيا في الشرق الأوسط، من خلال التحول الرقمي، استنادًا إلى رؤية قطر ٢٠٣٠، أطلقت الحكومة، في ٢٠٢٤ "الأجندة الرقمية ٢٠٣٠" لتعزيز النمو المستدام، عبر تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تتمتع قطر، ببنية تحتية رقمية متقدمة، بما في ذلك، سرعات الإنترنت العالية، وشبكات الجيل الخامس، وقد جذب هذا العديد من شركات التكنولوجيا العالمية، مثل مايكروسوفت وجوجل، كما تدعم البلاد، الابتكار من خلال، مراكز مثل واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، في مجال المدن الذكية، تُعد "لوسيل ومشيرب"، أمثلة على المشاريع المستدامة، كما طورت دولة قطر، الحكومة الإلكترونية عبر بوابة "حكومي"، بالتعاون مع "مايكروسوفت"، لاستخدام الذكاء الاصطناعي، في ٢٠٢٤، استضافت الدوحة، أول قمة ويب في المنطقة، معلنة عن صندوق استثماري بمليار دولار لدعم الشركات الناشئة، مما يعزز مكانة قطر كمركز عالمي للابتكار الرقمي([٦٤]).

المبحث الثالث: الازمات القَّطرية

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الازمات تم يُشير ووفقاً للمنهج التاريخي الى أبرز الازمات التاريخية، ثم وباستخدام المنهج التحليلي سنحلل واقع ظروف وخصائص دولة قطر لتشخيص أبرز الازمات التي تُعاني منها دولة قطر والتي لا تبدو واضحة للعيان ولكنها تحتاج للملاحظة والدراسة والتحليل.

المطلب الأول " مفهوم الازمة

أولاً: الأزمة لغة: جاءت كلمة "الأزمة" في لسان العرب بمعنى السنة المُجدبة أو الشدة والقحط. وتُقال "نزلت بهم أزام وازوم"، أي نزلت بهم شدة. كما يُقال "المتأزم" أي المتألم أو المتعرض لأزمة الزمان، و"أصابتنا أزمة" تعني أصابتنا شدة ([٦٥]).

وفي كتاب "مختار الصحاح"، ورد الفعل "أزم" بمعنى اشتد الأمر وضاق، والأزمة تعني الشدة والضيق ([٦٦])، كما وردت في قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية بلفظة **Crisis** التي تعني الأزمة([٦٧]).

ثانيًا: الأزمة اصطلاحًا: الأزمة هي حالة تنشأ نتيجة لتغيرات بيئية تُحدث مواقف طارئة تخرج عن إطار العمل المعتاد. يتسم هذا الوضع بدرجة من الخطورة والتهديد، ويشمل ضيق الوقت والمفاجأة، سواء في حدوث الأزمة أو في توقيتها. يتطلب التعامل مع الأزمة استخدام أساليب مبتكرة وسرعة ودقة في رد الفعل، وقد تؤدي إلى آثار مستقبلية تفتح الفرص للتحسين والتعلم، تُعتبر الأزمة لحظة حرجة ونقطة مفصلية تتعلق بمصير الكيان المتأثر بها، حيث يواجه صانع القرار تحديات أو صعوبات تجعله في حيرة شديدة حول كيفية التعامل مع الواقع المتفجر. يسعى صانع القرار للخروج منها أو على الأقل احتوائها ([٦٨]).

الأزمة هي حالة فوضى غير قابلة للتنبؤ، وتتميز بعدم الاستقرار والتعقيد. يمكن أن تحدث في أي وقت وأي مكان، بغض النظر عن حجم الدولة أو المؤسسة أو نوعها، ولا يمكن تحديد بداية أو نهاية واضحة لها. الأزمات قد يكون لها آثار طويلة المدى إذا لم يتم التعامل معها بسرعة وفعالية، وقد تؤثر سلبًا على سمعة الكيان المتأثر بها، وتُهدد أهدافه الاستراتيجية. تتسم الأزمة بثلاثة شروط رئيسية: المفاجأة، تهديد الأهداف ذات الأولوية، ووجود وقت محدود للاستجابة. تعتبر الأزمة حدثًا غير سار يمثل تحديًا لصانعي القرار، وتهديدًا كبيرًا للهياكل الأساسية والقيم. وغالبًا ما يتم الخلط بين الأزمة ومفاهيم أخرى مثل الطوارئ والكوارث ([٦٩]).

الأزمة هي حالة تهدد الأهداف الاستراتيجية وتؤثر سلبًا على سمعة الكيانات المتأثرة بها. تتسم الأزمات بثلاثة خصائص رئيسية: المفاجأة، تهديد الأهداف ذات الأولوية، ووجود وقت محدود للاستجابة. كما تمثل تحديًا كبيرًا لصانعي القرار، وتهدد الهياكل الأساسية والقيم. من المهم التمييز بين الأزمة ومفاهيم مثل الطوارئ والكوارث، حيث أن الأزمة تتفرد بقدرتها على تهديد الأمن أو البنية الأساسية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو غيرهما ([٧٠]).

التعريف الإجرائي للأزمة: نعتبر الأزمة حالة يتعرض فيها الدولة أو المؤسسة إلى ضغوط أو تهديدات تهدد مصالحها أو أمنها أو بنيتها (التحتية أو الفوقية)، مما يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة ومدروسة لاحتوائها والسيطرة عليها من أجل منع تداعياتها السلبية.

المطلب الثاني: الازمات التاريخية

الازمات التاريخية، تشير إلى الأحداث أو الفترات التي شهدت تغيرات جوهرية أو صراعات حادة في تاريخ قطر، أدت إلى تأثيرات كبيرة على المجتمع القطري والدولة القطرية.

اولاً: الاحتلال العثماني: التواجد العثماني في قطر خلال القرن التاسع عشر كان جزءًا من استراتيجية أوسع للسيطرة على الخليج العربي، الذي كان يتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بسبب طرق التجارة البحرية والموقع الحيوي بين الهند والشرق الأوسط. دخلت الدولة العثمانية قطر عام ١٨٧١ كجزء من توسعها في شبه الجزيرة العربية في مواجهة النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة، فساد وضع من الفوضى والتنازع العشائري والقبلي على الزعامة في منطقة قطر بالإضافة الى الصراعات بين البحرين على بعض الجزر والتي هي اساساً العامل التاريخ لازمة الحدود القطرية مع بقية دول الخليج، عُيّن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني كوكيل عثماني (متصرف) لقطر، حيث لعب دورًا محوريًا في إدارة الشؤون المحلية تحت الإطار العثماني. على الرغم من ذلك، كانت العلاقة بين العثمانيين والمجتمع المحلي معقدة. واجهت الإدارة العثمانية صعوبات في فرض سيطرتها الكاملة بسبب النزاعات القبلية ([٧١])

ثانياً: الاحتلال البريطاني: بدأت الحماية البريطانية على قطر رسميًا بتوقيع معاهدة ١٩١٦ بين الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني والحكومة البريطانية، بعد انسحاب العثمانيين إثر اتفاقية ١٩١٣. من خلال هذه المعاهدة، تنازلت قطر عن إدارة شؤونها الخارجية لصالح بريطانيا مقابل الحماية العسكرية من التهديدات الخارجية، مع ترتيبات تتعلق بمكافحة القرصنة وتهريب الأسلحة، ومن أبرز الإشكاليات خلال الحماية البريطانية، تقليص السيادة الوطنية فقد فرضت بريطانيا قيودًا على قطر في إدارة علاقاتها الخارجية والتفاوض بشأن القضايا الإقليمية، مما قيد استقلالها في اتخاذ القرارات السياسية الهامة، وهيمنت بريطانيا على موارد قطر، لا سيما النفط. وقُدمت امتيازات التنقيب لشركات بريطانية مثل شركة النفط الأنجلو–فارسية، مما عزز النفوذ البريطاني على الاقتصاد المحلي، و ظهرت نتيجة الاحتلال البريطاني، خلافات داخلية بين الأسرة الحاكمة وبعض القبائل القطرية، التي رفضت دفع الضرائب أو تقديم الولاء، ومن جانب اخر، اعتمد اقتصاد قطر خلال فترة الحماية بشكل كبير على تجارة اللؤلؤ، ومع انهيار هذه التجارة بفعل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي، تدهور الوضع الاقتصادي، بينما لم تقدم بريطانيا حلولاً فعالة لتحسين الوضع ([٧٢])

ثالثاً: ازمة اللؤلؤ: من أولى الازمات التاريخية الاقتصادية هي ازمة اللؤلؤ، التي ظهرت عندما انتجت اليابان اللؤلؤ الصناعي وبدأت بتسويقه، اذ اثر سلباً على الإيرادات القطرية وهكذا تحسست قطر منذ ذلك التاريخ خطورة الاعتماد على مورد واحد في اقتصادها، فقد كان النشاط الاقتصادي في قطر قبل اكتشاف النفط، يعتمد على صيد اللؤلؤ، إضافة الى صيد الاسماك، ومزاولة النشاط الزراعي المحدود [٧٣].

المطلب الثالث: الازمات الهيكلية

وهي الازمات التي تؤثر على هيكل الدولة وتتنوع من حيث النوع بين أزمات تشريعية وقانونية، وأزمة تخص الشرعية السياسية، وكذلك أزمات اجتماعية وثقافية، لم ندرج لها تصانيف نفرق بينها، وذلك لارتباطها ببعضها البعض ولتأثيرها وتأثرها ببعضها اذ انها تشكل سلسلة مترابطة من العلاقات والتأثيرات المتبادلة، وكما سنلاحظ

اولاً: الازمـــة التشـــريعية والقانونيـــة: تعكـس المـادة ١٠٦ مـن دسـتور قطـر الصـادر فـي ٢٠٠٣/١٠/٥م -١٤٢٤/٣/٩هـ، وجود ازمة تشريعية، فقد نصت هذه المادة " كل مشروع قانون اقره مجلس الشورى يُرفع الى الأمير للتصديق عليه. إذا لم يرَ الأمير التصديق على مشروع القانون، رده الى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفعه اليه مشفوعاً بأسباب عدم التصديق. إذا رد مشروع أي قانون خلال المدة المبينة في البند السابق واقره مجلس الشورى مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير واصدره ويجوز للأمير عند الضرورة القصوى ان يأمر بإيقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدر انها تحقق المصالح العليا للبلاد، فاذا لم يحصل المشروع على موافقة الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال الدورة"([٧٤]). هذه المادة تعكس ان الأمير القطري انفرد بالتحكم في سلطة التشريع والتنفيذ، اذ ان صلاحية التصديق وفق هذه المادة ليست شكلية وانما تعكس تحكمه الفعلي في السلطة التشريعية والتنفيذية، فله الصلاحية المطلقة في رد مشروع القانون الذي لا يريد المصادقة عليه الى المجلس وبين لهم أسباب عدم التصديق بالتأكيد سوف يقومون بالتعديل عليه وفق الأسباب التي بينها الأمير، ونلاحظ انه يتم إقرار مشروع القانون بموافقة ثلثي الأعضاء(أعضاء مجلس الشورى)، علماً ان ثلث هذا المجلس هو جاء عن طريق التعيين، بالإضافة الى ان الأمير يملك صلاحية إيقاف العمل بهذا القانون بحجة (تحقيق المصالح العليا للبلد)، وهو يحدد المدة الزمنية لعملية إيقاف العمل بهذا القانون([٧٥]).

من الازمات التشريعية الأخرى: موضوع الاستفتاء، فوفقاً للمادة ٧٥ من الدستور القطري" للأمير ان يستفتي المواطنين في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد، ويعتبر موضوع الاستفتاء موافقاً عليه إذا اقرته اغلبية من ادلوا بأصواتهم، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها، وتنشر في الجريدة الرسمية"([٧٦]). وفقاً لهذه المادة تم إعطاء صلاحية كبيرة وغير مقيدة للأمير، لأنه هو من يحدد القضايا التي يراها من وجهة نظره انها مهمة (أي وفق تقديره الشخصي)، ونتيجة الاستفتاء تكون ملزمة وفقاً لما جاء به الدستور، من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء، بهذه الحالة تم تجريد الاستفتاء – باعتباره أحد الوسائل الديمقراطية_ من صفته الشعبية، واصبح بيد الحاكم الفرد أي أداة في يد الأمير ([٧٧]).

ثانياً: ازمة إعادة هيكلة التعليم: في عام ٢٠٠١، دولة قطر طلبت من مؤسسة RAND اقتراح استراتيجية لتطوير قطاع التعليم في قطر عن طريق دراسة النظام الموجود (من مرحلة رياض الأطفال الى الصف الثاني عشر) وذلك رغبة من الحكومة القطرية، بالارتقاء بمستوى التعليم لديهم الى المستويات العالمية، فقدمت لهم مؤسسة RAND ثلاث نماذج من المدارس واختارت قطر نموذج المدرسة المستقلة([٧٨])، وتم فتح الجيل الأول من هذه المدارس عام ٢٠٠٤، بواقع ١٢ مدرسة ووصل عددهم الى ٤٦ مدرسة عام ٢٠٠٦، وتقوم هذه المؤسسة بمراقبة وتقييم تنفيذ العمليات التطويرية في هذه المدارس([٧٩])

انتشار هذه التجربة (المدارس المستقلة)، والتي تمثل المجتمع الذي أتت منه، ولا توجد لها علاقة او صلة بالمجتمع القطري ولا بثقافته ولا حتى بلغته، فستقوم هذه المدارس بخرق مسار التنشئة الاجتماعية القطرية اذ انها ستقوم بنقل ثقافة وقيم المجتمع الذي أتت منه واتى منه كادرها التدريسي والوظيفي، فقيمها سوف تكون وتؤسس وتنشئ اتجاهات وسلوكيات تجعل المجتمع في حالة تصادم بين ثقافاته وبالتالي سوف تظهر فيه حالة من عدم الانسجام، مما سينعكس سلباً على النمو النفسي والاجتماعي للمواطن القطري ([٨٠]).

ثالثاً: ازمة الشفافية: ازمة الشفافية نستنتجها من الازمتين السابقتين، اولاها هي عدم اشراك الشعب بصورة سليمة في عملية صنع السياسات من خلال هيمنة الأمير على القنوات التشريعية، وتهميش رأي الشعب وحتى رأي ودور السياسيين (أعضاء مجلس الشورى) المنتخبين من قبل الشعب، وذلك لأن الأعضاء المعنيين نسبتهم ثلث أعضاء المجلس وهي نسبة كبيرة، ويمكن استشفاف انعدام الشفافية من الازمة الثانية التي تخص إعادة هيكلة قطاع التعليم.

رابعاً: ازمة الخلل السكاني: المجتمع القطري مجتمع متكون من أقليات متباينة، ذات ارتباطات تاريخية ومصيرية وهوياتية مع مجتمعاتها الاصلية التي جاءت منها وبالتالي لا يمكن تحقيق تجانس وتفاعل اجتماعي حقيقي وفعلي، وهذا يشكل عوامل لعد الاستقرار وانعدام التجانس المجتمعي الذي من الممكن ان يهدد امن واستقرار الدولة في حالة تم توظيفه من أي جهة خارجية، وفي مقابل ذلك نجد ان الحكومة القطرية لديها ممارسات متزايدة ساهمت في استمرار وجود هذا الخلل بل وتفاقمه من خلال منح اقامات دائمة وفق شروط معينة ([٨١]). قد تكون مفيدة اقتصادياً وتنموياً لكنها تؤثر على التجانس المجتمعي بصورة سلبية ([٨٢]).

وفق قانون الإقامة القطري لسنة ٢٠٠٩، تكون مدة الإقامة خمس سنوات حسب المادة ٤٥، قابلة للتجديد لمدة او مدد أخرى مماثلة، اما وفق قانون الإقامة الجديد مادة ١ لسنة ٢٠١٨، تم إعطاء مدد اكبر وهي ١٠ سنوات اذا كان مقدم الطلب مولوداً خارج الدولة، و٢٠ سنة اذا كان مقدم الطلب مولوداً داخل الدولة([٨٣])، واذا قمنا بالمقارنة بين القانونين، نستنتج ان الممارسات الحكومية فعلاً تشجع على منح اقامات للوافدين، وبالتالي سوف يؤثر على النسيج الاجتماعي القطري.

لتوضيح هذ الموضوع نورد معلومة وهي ان الهُوية، تشمل ثلاث مستويات وهي"الفردي– العائلي– القبلي– الوطني"، فكلما قلت الفروق بين هذه المستويات، كلما ساد التجانس الثقافي، وكلما اختلفت الثقافات، زادت الفروق بين مستويات الهُوية، ولهذا الموضوع صلة وثيقة بالتنشئة الاجتماعية، فالمجتمع الواحد يعيش بحالة مستقرة ما دامت المستويات الثلاثة متناسقة متعايشة ومتناغمة، الا ان تفوق او اعلاء، احد هذه المستويات على المستويات الأخرى سيؤدي الى حالة من عدم الاستقرار([٨٤]).

خامساً: تهميش الطبقة الوسطى: ان احتكار النخب الحاكمة لمصادر القوة والثروة يخلق "منغلقات للحراك الاجتماعي" الطبيعي، والذي يعكس التفاعل الطبيعي لابناء الشعب، هذا الامر سيؤدي بمرور الأيام

عدم رضى طبقة مهمة من الشعب وهي الطبقة الوسطى، فاذا نظرنا الى تركيبة الحكومة والفئات العليا من البيروقراطية، وعلى الرغم من التغيير الذي يحصل بالاسماء والوظائف من حين لاخر الا ان التوظيف في المناصب العليا في البلد يتم في فئات معينة فقط أي حكراً عليها " لا تتجاوز الاسرة الحاكمة" والتجار الكبار وبعض من ينتمون الى اس لها صلات قريبة ووطيدة من الاسرة الحاكمة، او بكبار التجار "كزبائن او معازيب"، وكذلك يحتكرون القطاع الخاص من خلال عضوية "مجالس الإدارات" للشركات الكبيرة والمساهمة وغيرها من أنواع الشركات، ولا يكاد يكون هناك مجال للطبقة الوسطى التي هي عماد المجتمعات المتقدمة والديمقراطية، فالطبقة الوسطى في قطر حديثة النشأة، ظهرت نتيجة انتشار "النظام التعليمي الرسمي"، وأجهزة الدولة الحديثة، وهم بالأساس من الطبقة الوسطى القديمة، " النواخذة (من غير التجار) والملاك العقارين الصغار، وأصحاب الصنايع والحرف والفلاحين والبنائيين والصياغ وأصحاب الدكاكين، والمشتغلين بالرعي" الذين ضمنت السياسات والاقتصادات الريعية عدم تحول هذه الطبقة وما تضمه من فئات الى طبقات مسحوقة، اذن تعتبر الطبقة الوسطى القطرية هي الخاسر الأكبر في تحديث وتقدم قطر، وغيابها يشكل ازمة يمكن ان تتقادم وتؤثر على معايير الشفافية والديمقراطية([٨٥]).

سادساً: ازمة الحدود: وكما اسلفنا بقولنا سابقاً، يؤثر ترسيم الحدود وتثبيتها على بنية وهيكل الدولة، نظراً لما تشكله الحدود من معبراً وقناةً للتواصل والتلاقح عن طريق العلاقات الثقافية والتجارية والاجتماعية بين الشعوب، وثبات الحدود وعدم المساس بها يدعم مؤشرات الامن والاستقرار الداخلي، وعلى صعيد الفرد يشعر بكرامته وامن مناطقه لذا تعتبر مهمة جداً في تحقيق إدارة الشؤون الداخلية للبلد بكل سلاسة، ولأن الإقليم وتثبيت حدوده هو احد اهم عناصر قيام الدولة وسيادتها فتعتبر مشكلة الحدود ازمة تهدد بناء الدولة المعاصرة، وسنتناولها كالتالي:

المشكلة المتنازع عليها لجزيرتي الزبارة والحوار، كانت الزبارة تابعة للبحرين وذلك قبل حصول أي من دول الخليج على استقلالها الحالي وتسكنها قبيلة آل بن وزعيمهم الشيخ سلطان بن سلامة، هذه القبيلة ارادت الانضمام الى قطر، أي تم تحويل الولاء لقبيلة آل ثاني بدل قبيلة آل خليفة، وبدأت الصراعات حول هذا الموضوع (رغم ان هذا الموضوع افاد قطر بحصولها على الاعتراف الضمني(غير الصريح بوجودها من قبل الجانب البريطاني)، الا ان المشكلة استمرت وتدخل بها الأطراف أصحاب النفوذ في المنطقة وهم كل من الاتراك والبريطانيين اذ قامت على اثره بريطانيا بضم جزيرة حوار للبحرين لتسوية الموضوع ومعها جزر فيشت الدبل وجرادة رغم ان جزيرة حوار موجودة في المياه الإقليمية القطرية وحاولت قطر ارجاع جزيرة حوار اليها بعدة طرق منها مقترح انشاء جزيرة إقليمية في المياه الإقليمية البحرينية مقابل ارجاع جزيرة حوار واستمرت النزاعات وتجسدت مثلاً في اذار ١٩٨٢ جرت اعمال استفزازية من الطرفين فيما يخص الموضوع وكذلك في عام ١٩٨٥ وفي ٢٦نيسان ١٩٨٦، حتى وصل الامر الى مواجهة عسكرية، وكانت هناك جهود وساطة سعودية لاحتواء الازمة وتم اللجوء الى محكمة العدل الدولية بناءاً على اقتراح صادر من دول مجلس التعاون الخليجي عام١٩٩٠، قطر قدمت هذا

الطلب عام ١٩٩١، واعترضت البحرين على هذا الطلب(٨٦). وتم الفصل في محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠١، حيث أصدرت حكماً نصه بأن تكون الزبارة وجزيرة جنان بضمنها حد جنان وفشت الدبل الغنية بالغاز والنفط لقطر، وعائدية جزر حوار وجرادة للبحرين(٨٧).

تعكس لنا مشكلة الحدود وخاصة اثناء تصاعد حدة النزاع الى زيادة الانفاق على التخصيصات العسكرية، في حال لو تم خفض الانفاق على القطاع العسكري والاستفادة من هذه الأموال لتمويل قطاعات أخرى تسهم في تدعيم عملية بناء الدولة وهياكلها.

والجدول رقم (٦) ادناه يمثل الانفاق العسكري لقطر والبحرين للمدة (١٩٩٠م_٢٠٠١م)

البحرين			قطر		
السنة	نفقات التسليح مليون $	النسبة من الناتج الإجمالي %	السنة	نفقات التسليح مليون $	النسبة من الناتج الإجمالي%
١٩٩٠	٢٠٢	٥	١٩٩٠	١٠٠٠	٣٢,٥
١٩٩٥	٢٥٣	٩,٦	١٩٩٥	١٠٠٠	٣٢,٥
٢٠٠٠	٣١٥	٤,٦	٢٠٠٠	١٢٠٠	٣٢,٥
٢٠٠١	٣١٥	٤,٣	٢٠٠١	١٣٠٠	٣٢,٥

المصدر: مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد ١، العدد٥، تشرين الأول ٢٠٠٩، ص١١٣.

سابعاً: ازمة تواجه اللغة الرسمية (اللغة العربية): اللغة الرسمية لقطر وهي اللغة العربية، تواجه ازمة، وهي تتلخص بكونها تصبح ضعيفة – من حيث التحدث بها_ فبالرغم من تعليمات ولوائح وقرارات الجامعات العامة (الحكومية) القطرية، نصت على ان اللغة العربية، لغة التعليم فيها، لكن الواقع الحال والممارسات الفعلية الموجودة تقول غير ذلك، وذلك بسبب اعتماد كوادر التدريس الأجنبية، الذين يتكلمون ويدرسون باللغة الإنكليزية، لأنها تعتبر الحل الوسط للتواصل فيما بين الجنسيات المختلفة، أي أصحاب اللغات المختلفة، ولهذه الممارسة(أي الاعتماد على اللغة الإنكليزية) انعكاسات خطيرة، على تعزيز الثقافة العربية، فحتى الدارسين انجرفوا وراء الحديث واستخدام اللغة الإنكليزية، ظناً منهم انهم يجارون التطور والحداثة والرقي، لكن هذا الموضوع يمكن ان يولد تبعية فكرية وثقافية خطيرة، وكان من الاجدر، ان تخطو الجامعات الوطنية القطرية، خطوات ثابتة في التأكيد على ثوابت المجتمع، المتمثلة باللغة والثقافة العربية، حتى لا تنزلق نحو ثقافة التغريب لشبابها من الطلاب، الذين يعدون قادة المستقبل وقادة البلاد(٨٨).

ثامناً: حصار قطر: الخلاف الذي بدأ في ٥ يونيو ٢٠١٧ بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين من جهة، ودولة قطر من جهة أخرى، كان من أكثر الأزمات الدبلوماسية تأثيراً في منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير. تم فرض حصار على قطر

شمل إغلاق الحدود البرية والمجال الجوي والموانئ البحرية، مما أدى إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة على جميع الأطراف، في مواجهة هذا الوضع، اعتمدت قطر على استراتيجيات دبلوماسية ووسائل قانونية لطرح قضيتها على المستوى الدولي، حيث لجأت إلى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومحكمة العدل الدولية. كما لعبت دول مثل الكويت دور الوسيط المحايد، في حين كانت الولايات المتحدة مؤيداً لحل الأزمة لضمان استقرار المنطقة، نظرًا لأهميتها الجيوسياسية، انتهت الأزمة في يناير ٢٠٢١ بإعلان "اتفاق العلا" خلال قمة مجلس التعاون الخليجي، حيث تم التأكيد على وحدة الصف الخليجي وتعزيز التعاون مع احترام السيادة الوطنية لكل دولة. هذا الاتفاق أعاد الأمل في تجاوز الخلافات وتعزيز التضامن في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية([٨٩]). لقد كان لدعم قطر للربيع العربي أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم الخلاف مع بعض الدول العربية، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين، فقد دعمت بشكل واضح الحركات الشعبية والتغيير السياسي في بعض الدول العربية خلال أحداث الربيع العربي ([٩٠])، بما في ذلك دعمها للإخوان المسلمين، الذين اعتبرتهم بعض الدول، مثل مصر والإمارات، تهديدًا للاستقرار الداخلي، ولقد كان لقناة الجزيرة، التي تعد واحدة من أبرز وسائل الإعلام القطرية، دورًا كبيرًا في تغطية أحداث الربيع العربي. واعتُبر خطابها داعمًا للتغيير السياسي، مما أثار استياء بعض الحكومات التي رأت فيه تدخلاً في شؤونها الداخلية، وخلال فترة الربيع العربي، عززت قطر علاقاتها مع قوى سياسية ناشئة أو معارضة في بعض الدول العربية، مثل مصر (خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي) وتونس (بعد صعود حركة النهضة)، أثار هذا قلق الدول الأخرى التي كانت تخشى من امتداد موجات التغيير السياسي إلى أراضيها، أو من تعزيز نفوذ الجماعات السياسية التي تعارض رؤيتها، والخلاف يعكس أيضًا اختلافًا أيديولوجيًا وسياسيًا بين الأطراف، قطر تبنت سياسة داعمة للتغيير والتفاعل مع الحركات الجديدة[٩١]، في حين أن السعودية والإمارات اتبعتا سياسة دعم الاستقرار والمحافظة على الأنظمة القائمة، يمكن القول ان الربيع العربي كان عاملاً رئيسيًا ولكنه ليس السبب الوحيد. هناك عوامل أخرى ساهمت في الخلاف، **مثل** سياسة قطر المستقلة وعلاقتها مع إيران وتركيا([٩٢]).

تاسعاً: ازمة الانقلابات على الحكم: تتميز قطر بتاريخ سياسي شهد تغييرات في السلطة عبر الانقلابات، حتى بين أفراد العائلة الحاكمة، حيث تحتكم البلاد إلى نظام حكم ملكي مطلق تحت قيادة أسرة آل ثاني منذ عام ١٨٢٥. ومنذ استقلال قطر عن بريطانيا عام ١٩٧١، تصاعدت الأحداث السياسية لتشمل انقلابات داخل الأسرة الحاكمة.

١. **انقلاب عام ١٩٦٠([٩٣])**: في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠، شهدت قطر تطورًا سياسيًا مهمًا عندما اجتمع شيوخ العائلة الحاكمة وطلبوا من الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني. قاد هذا التحرك أفراد من الأسرة المنحدرين من فخذ بن حمد، في محاولة لتجنب انشقاق داخلي قد يؤدي إلى صدام بين أفراد الأسرة الحاكمة، أسفرت التسوية عن تولي الشيخ أحمد منصب

الحاكم، فيما مُنح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني منصب نائب الحاكم، مع صلاحيات واسعة تضمنت الإشراف على الشؤون المالية والنفطية والخارجية، بالإضافة إلى ديوان الموظفين. كان الشيخ خليفة في ذلك الوقت يتمتع بدعم قوي من قوات الأمن العام، بقيادة ابن شقيقه الشيخ حمد بن جاسم بن حمد، الذي شغل منصب وزير التربية وقائد الشرطة والأمن في الدوحة، بدأت التناقضات تظهر تدريجيًا بين الحاكم الشيخ أحمد ونائبه الشيخ خليفة. اعتمد الحاكم نهجًا مماثلًا لوالده الشيخ علي، حيث ركز على الإنفاق المفرط وقضى معظم وقته في السفر، خاصة إلى جنيف، برفقة حاشية كبيرة. في المقابل، استغل الشيخ خليفة منصبه لتعزيز نفوذه على مدار العقد التالي، من خلال السيطرة على القطاعات الحساسة في الدولة، خاصة قطاع النفط، مما وضعه في موقع قوي ضمن الهيكل السياسي القطري، تكشف هذه الأحداث عن ديناميكيات الصراع على السلطة داخل أسرة آل ثاني، حيث لعب التوزيع غير المتوازن للصلاحيات دورًا رئيسيًا في تعميق الخلافات. كما يظهر النفوذ المتزايد للشيخ خليفة في تلك الفترة، والذي كان مقدمة لتغيرات سياسية لاحقة في البلاد.

٢. **انقلاب الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢):** بعد استقلال قطر، تولى الشيخ أحمد بن علي آل ثاني الحكم، إلا أن ابن عمه الشيخ خليفة بن حمد أطاح به في انقلاب عسكري عام ١٩٧٢. ركز خليفة على ترسيخ سلطته عبر تسليم المناصب الرئيسية لأبنائه، لكن هذا النهج لم يحمه من انقلاب ابنه الأكبر حمد بن خليفة([٩٤]).

٣. **انقلاب حمد بن خليفة على والده (١٩٩٥):** تولى الشيخ حمد ولاية العهد عام ١٩٧١ بعد أن أُرسل إلى كلية ساندهيرست العسكرية في بريطانيا، لكنه لم يكمل دراسته. مع ذلك، تمكن من أن يصبح قائدًا للجيش، وهو المنصب الذي أتاح له التخطيط للإطاحة بوالده. في ٢٧ يونيو ١٩٩٥، وبينما كان الشيخ خليفة في رحلة إلى أوروبا، أعلن التلفزيون القطري بيانًا يعين حمد حاكمًا جديدًا. اعتُقل عدد من المقربين من الشيخ خليفة، وتمت مواجهة محاولات لاستعادة الحكم ([٩٥]).

٤. **انقلاب عام ٢٠١٣:** برز دور الشيخة موزة بنت ناصر، زوجة الشيخ حمد، في التأثير على المشهد السياسي القطري. فقد ساندت حمد في تعزيز سلطته وواجهت محاولات تحجيم دورها من قبل الشيخ خليفة. لاحقًا، ظهر تأثيرها بوضوح في انتقال الحكم إلى ابنها الشيخ تميم عام ٢٠١٣، والذي وصفه مراقبون بأنه امتداد لسياسات الانقلابات العائلية ([٩٦])، شهدت قطر سلسلة من الانقلابات العائلية التي عكست صراعات على السلطة داخل أسرة آل ثاني أظهرت هذه الانقلابات دورًا بارزًا للأفراد المؤثرين مثل الشيخة موزة في صياغة مستقبل الحكم، مما يبرز تعقيد النظام السياسي القطري القائم على مزيج من الولاءات العائلية والطموحات الفردية.

ازمة الحصار وأزمة الانقلابات السياسية المتكررة رغم انها حدثت وانتهت الا ان الأسباب الموجبة لحدوثها موجودة في السياسات القطرية المتبعة، وكذلك في الممارسات، لذا من الممكن ان تحدث مرة أخرى، او أزمات مشابهة لها.

ويمكن فهم العلاقة التبادلية بالتأثير والتأثر بين الخصائص والأزمات من خلال المخطط رقم (١) التالي:

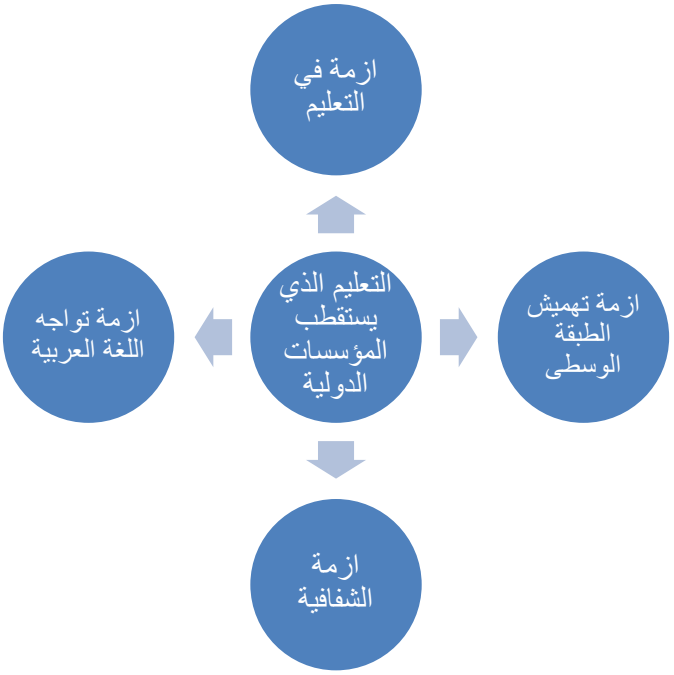

كما ذكرنا في الخصائص، وفي التعليم في دولة قطر، تم ذكر خصيصة وهي استقطاب المؤسسات التعليمية الدولية، والغاية منه دعم النظام التعليمي في قطر وتطوير مهارات ومعارف مواطنيها لتعزيز تنافسهم عالمياً، لكن هذا الامر ولد لنا بعض من الازمات التي على القائمين على هذا البرنامج التعليمي الانتباه اليها، وهي إعادة هيكلة التعليم بناء على برنامج مستورد ولا يتوافق مع مجتمع قطر وهذه العملية لم يُشرك بها خبراء ومدرسي قطر، من ناحية الاستشارة وابداء الرأي مما ولد ازمة شفافية لا بد من اخذها بنظر الاعتبار لاحقاً عند تبني مشاريع وبرامج مماثلة، هذا الابعاد قد يكون غير المتعمد لخبراء ومدرسي قطر أدى الى تهميش الطبقى الوسطى من أداء دورها في المجتمع، وولد ايضاً ازمة للغة العربية حيث وكما تم ذكره سابقاً ان هذا البرنامج التعليمي يعتمد على اللغات الأجنبية واللغة الإنكليزية بالدرجة الأولى وان الكوادر أي المدرسين في المدارس التابعة لهذا البرنامج هم من الأجانب ووسيلة التواصل معهم والحديث هو باللغة الإنكليزية. هذه القضية قد تولد لنا ازمة فكرية، ومن تداعياتها ازمة هوية.

لا بد ان نُشير الى موضوع مهم ان بعض الازمات (وخاصة ازمة اللؤلؤ) وكما صنفناها في معرض دراستنا انها من الازمات التاريخية، انتبه لها القائمين على حكم قطر واستفادوا منها لتبني أستراتيجية الاقتصاد والاستثمار المتنوع حتى لا يبقى اقتصاد قطر أُحادي الجانب وهذا ما يُحسب لقطر. المخطط رقم (٢) ادناه، يُبين العلاقة

خاتمة

خصائص دولة قطر تجعلها دولة متميزة في المنطقة، حيث تجمع بين الهوية الثقافية العريقة والرؤية التنموية الطموحة. قطر تمتاز بموقع استراتيجي، واقتصاد قوي يعتمد على موارد الطاقة وتنوع الاستثمارات، إضافة إلى دورها البارز على الصعيد السياسي والدبلوماسي، وهو ما جعلها لاعبًا رئيسيًا في القضايا الإقليمية والدولية، كما يُضاف إلى ذلك اهتمامها بتطوير البنية التحتية، التعليم، والرياضة، ما يعزز مكانتها العالمية، ومع ذلك فأن قطر حالها كحال باقي الدول العربية تعاني من أزمات متعددة ومختلفة بحسب الزمان والمكان والتفاعل، فتختلف من أزمات داخلية الى أزمات خارجية نابعة من الداخل، إضافة الى أزمات خفية تتعلق بطبيعة نظامها السياسي الذي تم تبنيه وبناؤه وفقاً للتاريخ العائلي الحافل بالولاءات القبلية والعشائرية، والأزمات الهيكلية والتنظيمية المتعلقة بصياغة دستورها وتوزيع الاختصاصات وسعة اختصاصات اميرها الحاكم الأعلى للبلاد، وفي خضم انشغال نخبتها في تحديث البلد وجعله مواكب للتطورات العالمية، واتكالها على مراكز بحثية اجنبية في عملية التحديث فقدت في طريقها هذا معيار الشفافية وكذلك اشراك خبرائها من مواطنيها في عملية التحديث والتطوير هذه.

ومع ذلك، فإن التحديات والأزمات التي تمر بها قطر ليست بالهيّنة، لذلك سوف ندرج عدد من المقترحات لتقليل حدة الازمات الحالية ولتفادي حدوث بعض منها في المستقبل:

مقترحات:

١. تعزيز الشفافية في القرارات السياسية والاقتصادية.

٢. توسيع دائرة المشاركة الشعبية عبر مجالس استشارية وانتخابية.

٣. إنشاء آليات للحوار الوطني الدائم بين النخب السياسية والمجتمع لضمان توافق واسع.

٤. تطوير نظام قانوني يمنع تكرار الأزمات السياسية، واجراء تعديلات دستورية لتقلل من الصلاحيات المنفردة.

٥. تحسين وضعية الطبقة الوسطى مثل اشراكهم بقنوات صنع القرار، ومنحهم فرص أكبر للمشاركة الإدارية والقيادية والاقتصادية.

٦. تضمين الهوية الوطنية والقيم الثقافية ضمن البرامج التعليمية.

٧. تشجيع الكوادر القطرية على الانخراط في مهنة التدريس من خلال حوافز مادية ومعنوية.

٨. وضع ضوابط على المحتوى الأجنبي بما يحترم الهوية الثقافية للمجتمع.

٩. إدراج الثقافة الوطنية والتراث في مناهج التعليم.

١٠. تمكين المجتمع المدني " المستقل" وليس الذي تترأس اداراته وعملياته افراد من العائلة الحاكمة او من المقربين لهم، من المساهمة في صنع القرار.

الهوامش:

(١) مارك هوبز، تاريخ قطر لحظات محورية تكشف عنها سجلات مكتب الهند، المركز الوطني القطري للترجمة (قطر: مكتبة قطر الرقمية)، ١٨اغسطس ٢٠١٤، ص ١٩.

(٢) كارين ستايلي، ظهور قطر: دور بيلي في اعتراف بريطانيا بالدولة سنة ١٨٦٨، ترجمة المركز الوطني القطري للترجمة، (قطر: مكتبة قطر الرقمية)، ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، ٣٢.

(٣) مكتبة قطر الرقمية، المكتبة متاحة من الموقع الرسمي للمكتبة المركزية/ جامعة الموصل uomosul.edu.iq

(٤) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٥، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٢، ص٣٣٤.

(٥) كارين ستايلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(٦) محمد سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٤، ص٢٥.

(٧) عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، إدارة الثقافة والفنون، قطر، ٢٠٠٨، ص١١.

(٨) عاطف عيد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، Edito Creps ،ج١٦، ١٩٩٩، ص٢٠٥.

(٩) غانم محمد صالح، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص ٧٩-٨٠.

(١٠) نقلاً عن الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٤ www.gcc_sg.org

(١١) سلام داود غزيل الحياني، دولة قطر وسياستها الإقليمية والدولية، ط١، هاتريك للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٢٤، ص٩.

(١٢) نقلاً عن موقع وزارة الخارجية القطرية www.mofa.gov.qa

(١٣) مكتبة قطر الوطنية/ مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية في قطر www.libguides.qnl.qa/Qatar.govt

(١٤) مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص١٥.

(١٥) نقلاً عن الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٤.www.gcc_sg.org

(١٦) المادة ٨ من الدستور القطري.

(١٧) الاقتصاد القطري: سياسات ناجحة في مواجهة الجائحة، تقرير لوكالة الانباء القطرية في إطار التعاون مع اتحاد الوكالات العربية "فانا"، منشور على الصفحة الرسمية لغرفة قطر www.qatarchambre.com

(١٨) أسماء حسين ملكاوي وآخرون، الصورة المعيارية للمجتمع القطري: دراسة في تصورات المقيمين، مجلة تجسير، المجلد الثالث، العدد٢، ٢٠٢١، ص٢٠.

(١٩) رعد ناجي الجدة، النظام الدستوري في دولة قطر، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، ٢٠١٢، ص ٧٧،٨٢.

(٢٠) فؤاد ابركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب الاستثمار في القوة الناعمة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد ١٠، العدد١، جانفي ٢٠٢١، ص ٥١٨-٥٢١.

(21) Rory Miller, Qatar _Turkiye relations during the embargo of Qatar: case study derivative power ,International politics, 14 August 2024. Doi.org/10.1057,p 15.

(٢٢) دولة قطر تؤكد انها اعتمدت العديد من التدابير لتعزيز وحماية حقوق الانسان، تقرير صادر من وزارة الخارجية القطرية، في ١٩/تشرين الأول ٢٠١٩، لأعمال اللجنة الثالثة الدزرة ٧٨للجمعية العامة للأمم المتحدة حول بند تعزيز وحماية حقوق الانسان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

(٢٣) مكتبة قطر الوطنية/ مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية في قطر www.libguides.qnl.qa/Qatar.govt

(٢٤) مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣، صادر عن البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٠٢٣، www.gulfhouse.org

(٢٥) محمود بهجت، تاريخ قطر العام، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، ص٢٠٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٢٨

(٢٧) نقلاً عن الصفحة الرسمية للمجلس الوطني للتخطيط القطري www.psa.gov.qa

(٢٨) خالد بن غانم العلي، الهُوية الوطنية القطرية، ط١، صادر عن وزارة الثقافة، دولة قطر، ٢٠٢٤، ص٩٩.

(٢٩). هيئة الاشغال العامة القطرية www.ashghal.gov.qa

(٣٠) خالد بن غانم العلي، الهوية الوطنية القطرية، ط١، وزارة الثقافة القطرية، الدوحة، ٢٠٢٤، ص١٠٠.

(٣١) منى جاسم الخليفي، السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية في دولة قطر مدور منظمات المجتمع المدني، ط١، وزارة الثقافة القطرية، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٠٢.

(٣٢) خالد بن غانم العلي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٣٣) المصدر نفسه

(٣٤) خالد بن غانم العلي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٣٥) للمزيد يُنظر: وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة www.msdf.gov.qa

(٣٦) الباب الأول، الدولة واسس الحكم، المادة (١)، الدستور القطري

(٣٧) عبد الملك خلف التميمي، التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات، ٢٠٠٠، ص ٢٥،٢٧.

(٣٨) اوصاف بنت هياس، لنماط وأساليب المشاركة والشراكة ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد ٧٥، العدد١، يناير ٢٠٢٣، ص ٣١-٣٢.

(٣٩) الصفحة الرسمية لكلية المجتمع القطرية www.community.edu.qa/arabic/academics

(٤٠) الصفحة الرسمية لمؤسسة قطر www.af.org.qa

(٤١) الصفحة الرسمية للاتحاد القطري لكرة القدم www.qfa.qa

(٤٢) منقول من الصفحة الرسمية لوزارة الشباب والرياضة القطرية www.msy.gov.qa

(٤٣) احمد عبدالملك واخرون، المسارات الثقافية القطرية، ط١، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، ٢٠٢٢، ص١١.

(٤٤) احمد عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٤٥) احمد عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٤٦) احمد عبدالملك، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٤٧) جهاز التخطيط والاحصاء،٢٠٢٢، نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر ٢٠٢١. ص١٧.

(٤٨) خالد المسلماني، لمسات معمارية، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ٢٠١٥، ص١١.

(٤٩) محمد هشام خواجكية، التنمية الصناعية في قطر وافقها وسبل تطويرها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٠، مجلد ١٨، سنة ١٩٩٣، ص١١٥.

(٥٠) عدنان فرحان عبد الحسين ومسلم حسن خلف، اثر الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٦١، المجلد ١٦، حزيران ٢٠٢١، ص٤٢.

(51) Qatar Strong Fundamentals and Policy buffers, Qatar Economic Report, May 2024, Band Aud.

(٥٢) نقلاً عن Invest Qatar www.invest.qa.ar

(٥٣) نقلاً عن: هيئة الاشغال العامة، قطر www.ashghal.gov.qa

(54) Brahim Aissa and others, Qatar Dust Atlas project: Deployment of National field soiling And Environment AL parameters Monitoring network conference paper ,November ,2024,DOI:10.4229/EUPVSEC 2024/4AO.9.3

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) نقلاً عن الصفحة الرسمية لهيئة الاشغال العامة القطرية،/https://www.ashghal.gov.qa

(٥٧) القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ الخاص بتنظيم رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي

(٥٨) ف. ف. بات، معايير تقويم المشاريع والسياسة التكنلوجية، السياسات التكنلوجية في الأقطار العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٩.

(٥٩) الصفحة الرسمية لبنك قطر للتنمية:
www.qdb.qa/ar_QA/financing_And_funding/Direct_financing/ Technology- Financing.

(٦٠) الصفحة الرسمية لمكتب الاعلام الدولي/ دولة قطر www.imo.gov/ar/Qatar_digital_transformation

(٦١) الصفحة الرسمية لمجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار
QRDI COUNCIL, https://WWW.qrdi.orq.qa/ar_qa/Innovation/Technological_Innovation_program.

(٦٢) الصفحة الرسمية لوزارة التربية والتعليم العالي/ دولة قطر https://www.edu.gov.qa/ar/Content/ELearing

(٦٣) الصفحة الرسمية لأكاديمية قطر للعلوم والتكنلوجيا
www.org.qa/ar/education/qater_academy_for_science and technology

(٦٤) الصفحة الرسمية لمكتب الاعلام الدولي/ دولة قطر https://imo.gov.qa/ar/qatar-digital-transformation

(٦٥) ابن منظور، كتاب لسان العرب، فصل الالف.

(٦٦) زين الدين الرازي، كتاب مختار الصحاح، فصل حرف الهمزة، أ ز م.

(٦٧) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤، ص١٤٠.

(٦٨) كرار عباس متعب، الازمة الدولية الازمة الخليجية _ القطرية انموذجاً (دراسة في استراتيجيات التعامل)، المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢٠٢١، العدد ٤٧، ٣٠ نيسان٢٠٢١، ص٤١.

(٦٩) بوسماحة محمد واخرون، الازمات، إدارة الازمات في المنظمة: مقاربات ونماذج، بحث تم القاءه في الملتقى الدولي السابع إدارة الازمات واستشراف فرص المستقبل (ما بعد كورونا)، ٣١ أيار ٢٠٢٣.

(٧٠) غيث سفاح متعب الربيعي وقحطان حسين ظاهر، ماهية الازمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٢ السنة ٢٢، ٢٠١١، ص ١٤٠.

(٧١) محمود بهجت، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥. وللمزيد يُنظر: عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة امارة آل ثاني ١٨٤٠_١٩١٦، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٣٠٢. وللمزيد يُنظر: عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة امارة آل ثاني ١٨٤٠_١٩١٦، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣.

(٧٣) محمد هشام خواجكية، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٧٤) المادة (١٠٦) من الدستور القطري الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٥_١٤٢٤/٣/٩هـ

(٧٥) احمد عبد الملك واخرون، الشعب يريد الإصلاح في قطر... ايضاً، ط٢، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٤، ص١٧-١٨.

(٧٦) المادة ٧٥ من دستور قطر الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٥م _١٤٢٤/٣/٩هـ.

(٧٧) احمد عبد الملك واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٧٨) المدارس المستقلة هو نظام المدارس الدولية المرخصة المصدر: على خطى التجديد والابداع: البحث عن مسارات مبتكرة للإصلاح التربوي العربي، تقرير عن مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط
https://carnegieendowment.org/research/2022/10/innovation-and-new-directions-searching-for-novel-paths-in-arab-education-reform

(79) www.rand.or./conten/dam/rand.

(٨٠) خالد بن غانم العلي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٨١) مادة رقم ٤٣ من قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩م (الخاص بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقاماتهم وكفالتهم، استثناءاً من حكم المادة ١٨ من هذا القانون، التي تنص "يجب على كل وافد منحت له سمة دخول الدولة ان يكون له كفيل"، يجوز للوزير اصدار سمات ومنح تراخيص إقامة بدون كفيل، للفئات التالية: ١. المستثمرون الخاضعون لاحكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ينظم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.٢. المالكون والمنتفعون بالعقارات والوحدات السكنية وفقاً لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم تملك وانتفاع غير القطريين بالعقارات والوحدات السكنية.٣. أي فئات أخرى تحدد بقرار من مجلس الوزراء.

(٨٢) احمد عبدالملك واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٨٣) قانون الإقامة القطري لسنة ٢٠٠٩ وقانون الإقامة القطري لسنة ٢٠١٨.

(٨٤) خالد بن غانم العلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٨٥) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزرة العربية من منظور مختلف، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧١-١٧٥.

(٨٦) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية واثارها السلبية، ط١، أطلس للنشر والانتاج الإعلامي، القاهرة، ص ٩٨-١٠٤.

(٨٧) مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد ١، العدد٥، تشرين الأول ٢٠٠٩، ص١٢٩.

([٨٨]) عبدالله جمعة الكبيسي، قطر: توجهات التعليم العام والتعليم العالي، الشعب يريد الإصلاح في قطر.... ايضاً، مجموعة باحثين، ط٢، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

([٨٩]) الازمة الخليجية، تقرير منشور على الصفحة الرسمية لمكتب الاتصال الحكومي، https://www.gco.gov.qa/

([٩٠]) للمزيد يُنظر: محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣)، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٤.

([٩١]) عدنان كاظم جبار وسارة جبار كريم، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة اوروك، المجلد التاسع، العدد ٤، ٢٠١٦، ص١٥٥.

([٩٢]) حسني عبيدي، مراجعة كتاب (قطر اليوم: المسار الفريد لإمارة غنية)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢/اب/٢٠١٣، ص٦.

([٩٣]) انقلاب قطر ساعة بساعة، جريدة القبس، https://www.alqabas.com/

([٩٤]) انقلاب قطر ساعة بساعة، مصدر سبق ذكره.

([٩٥]) محمد عبد الرحمن، تاريخ من الخيانة. كيف انقلب حكام قطر على السلطة، ٢٠١٩، https://www.youm7.com/

([٩٦]) المصدر نفسه.

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: الموسوعات والقواميس

١) عاطف عيد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، Edito Creps، ج١٦، ١٩٩٩.

٢) ابن منظور، كتاب لسان العرب، فصل الالف.

٣) زين الدين الرازي، كتاب مختار الصحاح، فصل حرف الهمزة، أ ز م.

٤) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤.

ثانياً: الدساتير والقوانين

١) الدستور القطري الدستور الدائم الصادر في ٨/ يونيو- حزيران/٢٠٠٤، بناءاً على الاستفتاء الذي حدث في ٢٩/ابريل- نيسان/٢٠٠٣.

٢) القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ الخاص بتنظيم رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.

٣) قانون الإقامة القطري لسنة ٢٠٠٩.

٤) قانون الإقامة القطري لسنة ٢٠١٨.

ثالثاً: المراجع

١. محمود بهجت، تاريخ قطر العام، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦.

رابعاً: الكتب العربية

١) احمد عبدالملك واخرون، المسارات الثقافية القطرية، ط١، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، ٢٠٢٢.

٢) احمد عبد الملك واخرون، الشعب يريد الإصلاح في قطر... ايضاً، ط٢، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٤

٣) خالد بن غانم العلي، الهُوية الوطنية القطرية، ط١، صادر عن وزارة الثقافة، دولة قطر، ٢٠٢٤.

٤) خالد المسلماني، لمسات معمارية، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ٢٠١٥.
٥) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزرة العربية من منظور مختلف، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
٦) رعد ناجي الجدة، النظام الدستوري في دولة قطر، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، ٢٠١٢.
٧) سلام داود غزيل الحياني، دولة قطر وسياستها الإقليمية والدولية، ط١، هاتريك للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٢٤.
٨) عبدالله جمعة الكبيسي، قطر: توجهات التعليم العام والتعليم العالي، الشعب يريد الإصلاح في قطر.... ايضاً، مجموعة باحثين، ط٢، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٤.
٩) عبد الملك خلف التميمي، التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات، ٢٠٠٠.
١٠) عبد العزيز عبد الغني، قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة امارة آل ثاني ١٨٤٠_١٩١٦، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣.
١١) عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، إدارة الثقافة والفنون، قطر، ٢٠٠٨.
١٢) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٥، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٢.
١٣) غانم محمد صالح، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.
١٤) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية واثارها السلبية، ط١، أطلس للنشر والانتاج الإعلامي، القاهرة
١٥) محمد سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٤.
١٦) مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
١٧) منى جاسم الخليفي، السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية في دولة قطر مدور منظمات المجتمع المدني، ط١، وزارة الثقافة القطرية، الدوحة، ٢٠١٦.

خامساً: الكتب المترجمة

١) ف. ف. بات، معايير تقويم المشاريع والسياسة التكنلوجية، السياسات التكنلوجية في الأقطار العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

سادساً: الدوريات

١) أسماء حسين ملكاوي وآخرون، الصورة المعيارية للمجتمع القطري: دراسة في تصورات المقيمين، مجلة تجسير، المجلد الثالث، العدد٢، ٢٠٢١.

٢) اوصاف بنت هياس، لنماط وأساليب المشاركة والشراكة ووضع سياسات الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد ٧٥، العدد١، يناير ٢٠٢٣.
٣) عدنان فرحان عبد الحسين ومسلم حسن خلف، أثر الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٦١، المجلد ١٦، حزيران ٢٠٢١.
٤) عدنان كاظم جبار وسارة جبار كريم، محفزات ومحددات الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة اوروك، المجلد التاسع، العدد ٤، ٢٠١٦.
٥) غيث سفاح متعب الربيعي وقحطان حسين ظاهر، ماهية الازمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٢ السنة ٢٢، ٢٠١١.
٦) فؤاد ابركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب الاستثمار في القوة الناعمة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد ١٠، العدد١، جانفي ٢٠٢١.
٧) كرار عباس متعب، الازمة الدولية الازمة الخليجية _ القطرية انموذجاً (دراسة في استراتيجيات التعامل)، المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢٠٢١، العدد ٤٧، ٣٠ نيسان٢٠٢١
٨) مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد ١، العدد٥، تشرين الأول ٢٠٠٩.
٩) محمد هشام خواجكية، التنمية الصناعية في قطر وافقها وسبل تطويرها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٠، مجلد ١٨، سنة ١٩٩٣.

سابعاً: الدوريات الأجنبية

1) Rory Miller, Qatar _Turkiye relations during the embargo of Qatar: case study derivative power, International politics, 14 August 2024. Doi.org/10.1057
2) Brahim Aissa and others, Qatar Dust Atlas project: Deployment of National field soiling And Environment AL parameters Monitoring network conference paper ,November ,2024,DOI:10.4229/EUPVSEC 2024/4AO.9.3

ثامناً: التقارير العربية

١) مارك هوبز، تاريخ قطر لحظات محورية تكسف عنها سجلات مكتب الهند، مكتبة قطر الرقمية، ١٨اغسطس ٢٠١٤، الموقع الرسمي للمكتبة المركزية/ جامعة الموصل uomosul.edu.iq
٢) كارين ستايلي، ظهور قطر: دور بيلي في اعتراف بريطانيا بالدولة سنة ١٨٦٨، مكتبة قطر الرقمية، ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، الموقع الرسمي للمكتبة المركزية/ جامعة الموصل uomosul.edu.iq
٣) الاقتصاد القطري: سياسات ناجحة في مواجهة الجائحة، تقرير لوكالة الانباء القطرية في إطار التعاون مع اتحاد الوكالات العربية "فانا"، منشور على الصفحة الرسمية لغرفة قطر www.qatarchambre.com
٤) دولة قطر تؤكد انها اعتمدت العديد من التدابير لتعزيز وحماية حقوق الانسان، تقرير صادر من وزارة الخارجية القطرية، في ١٩/تشرين الأول ٢٠١٩، لأعمال اللجنة الثالثة الدزرة ٧٨ للجمعية العامة

للأمم المتحدة حول بند تعزيز وحماية حقوق الانسان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٥) مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٣، صادر عن البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٠٢٣، www.gulfhouse.org

٦) جهاز التخطيط والاحصاء،٢٠٢٢، نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر ٢٠٢١.

تاسعاً: التقارير الإنكليزية

1) Qatar Strong Fundamentals and Policy buffers, Qatar Economic Report, May 2024,Band Aud

عاشراً: المواقع والصفحات الرسمية

١) موقع وزارة الخارجية القطرية www.mofa.gov.qa

٢) مكتبة قطر الوطنية/ مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية في قطر

3) www.libguides.qnl.qa/Qatar.govt

٤) الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٤.www.gcc_sg.org

٥) الصفحة الرسمية للمجلس الوطني للتخطيط القطري www.psa.gov.qa

٦) هيئة الاشغال العامة القطرية www.ashghal.gov.qa .

٧) وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة www.msdf.gov.qa

٨) الصفحة الرسمية لمجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار QRDI COUNCIL،
https://WWW.qrdi.orq.qa/ar_qa/Innovation/Technological_Innovation_program.

٩) المصدر الصفحة الرسمية لوزارة التربية والتعليم و التعليم العالي/ دولة قطر
https://www.edu.gov.qa/ar/Content/ELearing

١٠) الصفحة الرسمية لأكاديمية قطر للعلوم والتكنلوجيا
www.org.qa/ar/education/qater_academy_for_science and technology